الإفحام

لمن زعم انقضاء

عمر أمة الإسلام

تأليف

د/عبد الحميد هنداوي

المدرس بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

دار الفضيلة

دار الفضيلة

للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة: القاهرة - ٢٣ شارع محمد يوسف القاضي -
كلية البنات - مصر الجديدة - ت وفاكس: ٤١٨٩٦٦٥
المكتبة: ٧ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة - ت ٣٩٠٩٢٣١
الإمارات: دبي - ديرة - ص ب ١٥٧٦٥ ت ٦٩٤٩٦٨ فاكس ٦٢١٢٧٦

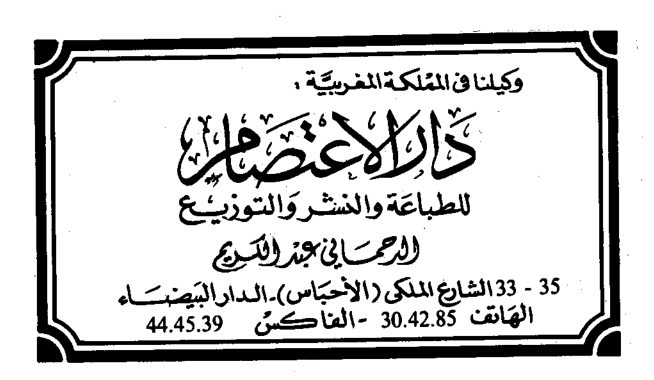

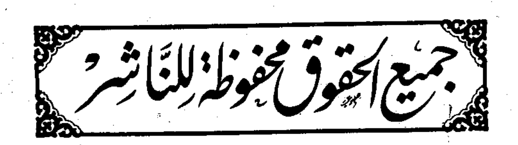

بين يدي الكتاب

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا ، إنه من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا عبده ورسوله .

وبعـــد ..

فلقد سمعت بكتاب « عمر أمّة الإسلام » منذ صدوره ، ولم أهتم بأمره فى بادئ الأمر ، حيث ظننت أنه قد اقتصر على تذكير الناس بقرب الساعة ووجوب الاستعداد لها ، وما إلى ذلك ، فاستحسنت ذلك منه ، وحثثت الناس على اقتنائه وقراءته ، ولكننى عندما قرأت الكتاب وجدته قد حدد عمر أمة الإسلام بألف وأربعمائة سنة تزيد قليلاً ، ثم حدد هذا القليل ، ووضع له غاية ونهاية وهى ألا تزيد الأمة عن الألف أكثر من خمسمائة عام ، ملبساً علينا بكلام الإمام السيوطى .

وسوف يتبين للقارئ فى موضعه من هذا الكتاب أن كلام السيوطى كان فى غير الموضع الذى يتكلم فيه صاحب الكتاب ، وأن حسابه الذى حسبه لعمر الأمة لم يقل به أحد من السلف ولا من الخلف ، وأن هذا الحساب قد اشتمل على تلبيس عظيم ، وأن الكاتب - هداه الله ، وغفر لنا وله - قد حاول أن يستغفل الأمة فى هذا الحساب ولا أدرى كيف سوّلت له نفسه ذلك ؟ وكيف ساء ظنه بأمَّة محمد ﷺ إلى هذا الحد؟

صحيح أن الأمّة فى غفلة ، ولكن لا أعتقد أن الغفلة قد استحكمت بالأمّة إلى هذا الحد حتى تعجز عن اكتشاف خطأ حسبة يسيرة جدًّا ، قد غالط فيها الكاتب الأمة فى ستمائة عام كاملة من عمر أمّة محمد ﷺ بناء على حسابه هو ، إذا سلمنا له بأن هذا هو حساب عمر أمة الإسلام ، وأن الطرق التى سلكها الكاتب لهذا الحساب طرق صحيحة .

ولكن القارئ سوف يتبين أن الكاتب كان يلهث خلف السراب ، وأن حساب عمر أمة الإسلام لا يمكن حسابه ؛ لأن دونه حجب الغيب المغلقة ، لأنه أمر ليس فيه خبر عن المعصوم صلى الله عليه وسلم .

وأحب أن أنبه فى هذه المقدمة أن القصد هو إظهار الحق والصواب ، وتحذير الأمة من القول على الله بغير علم ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ والْبَغْىَ بِغَيْرِ الحَقِّ وَأَن تُشرِكُوا باللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأن تَقُولُواْ عَلَى اللَّه مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (1) .

وغنى عن الذكر أن نبين أن بياننا لخطأ هذا الحساب لا يعنى أن الساعة ليست قريبة ، كيف وقد أخبرنا اللّه تعالى باقترابها منذ أكثر من ١٤٠٠ عام ، فلا شك أنها الآن أكثر قرباً ، وأننا قد اقتربنا من الفتن والملاحم التى تكون قبلها ، ولكن أحببت التنبيه فقط على خطأ هذا التحديد لكونه من الغيب الذى لا يعلمه إلا اللّه تعالى .

كذلك فقد نبهنا على عدد من الأخطاء التى وقع فيها الكاتب ، بسبب تورطه فى مسألة حساب عمر الأمة ، وسوف يتبين للقارئ بما لا يدع مجالاً للشك بطلان حسابه المذكور ، وبطلان سائر ما بناه عليه من المسائل الأخرى المذكورة بالكتاب .

واللّه نسأل أن ينفع به عباده ، وأن يجعله ذخرًا لنا يوم لقائه .

د / عبد الحميد هنداوى
المدرس بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة
غفر اللّه له ولوالديه وللمسلمين آمين
١٣ / ٤ / ١٤١٨ هـ

---

(١) سورة الأعراف : ٣٣ .

علامات الساعة الصغرى لم تنته بعد !

ذكر الكاتب فى الباب الأول ، فى الفصل الثانى الذى خصصه للحديث عن علامات الساعة الصغرى أن آخر هذه العلامات :

هدنة ومصالحة تكون بيننا وبين الروم ، وأن هذه العلامة هى « آخر علامة صغرى لأنه يكون فى أعقابها وعلى أثرها الملاحم الأخيرة »[١] .

ثم يقول : « وقد تمت المهادنة وبدأت أطراف هذه العلامة الأخيرة تتراءى ، فنحن الآن فى صلح مع الروم .

يقول رسول الله ﷺ : « **اعدد ستًّا بين يدى الساعة : موتى ، ثم فتح بيت المقدس ، ثم موتان يأخذ فيكم كقُعاص الغنم ، ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطاً ، ثم فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته ، ثم هدنة تكون بينكم وبين بنى الأصفر ، فيغدرون ، فيأتونكم تحت ثمانين غاية ، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً** »[٢] .

ثم يقول معلقاً على هذا الحديث :

فالهدنة التى بيننا وبين الروم أو بنى الأصفر أو أمريكا وأوروبا هى آخر علامة من علامات الساعة الصغرى وهى ثالثة الأثافى[٣] وحجر الزاوية فى موضع هذا الكتاب .

ذلك لأن الملحمة الكبرى التى سيقود المسلمين فيها « المهدىُّ » عليه

---

(١) الكتاب ص ٢٠ ط ١ ، ص ٣٤ ط ٤ .

(٢) أخرجه البخارى (٣١٧٦) من حديث عوف بن مالك .

(٣) أى الحجر الثالث من الأحجار الثلاثة التى يوضع عليها الموقد والذى لا غنى به عنه .

السلام ستكون فى أعقاب هذه الحرب القادمة التحالفية (العالمية) (معركة هرمجدون) والتى سيحدث فى آخرها غدرُ الروم فيأتوننا للملحمة الكبرى . تلك الحربُ القادمة والتى يجرى إعدادُ مسرحِهَا فى هذه الأيام فى صورة تحالف واتفاقيات ومعاهدات يعلم بها الجميع ويتوقعونها فى القريب ويعلمون أنها آتيةٌ لا مَحالة ، على اختلافٍ ضئيلٍ فى تحديد هذا القريب على حَسْب حجم المعلومات المتوفرة لدى هؤلاء المحللين سواء من المسلمين أم من أهل الكتاب (١) .

وهنا يحق لنا أن نسأل الكاتب فنقول : كيف تزعم أن هذه الهدنة أو المهادنة بيننا وبين الروم قد تمت - كما تقول - ومعلوم أن الهدنة والمهادنة لا تكون إلا بعد قتال ؟

فالهدنة كما يفسرها أهل اللغة هى المصالحة بعد الحرب .

« قال ابن سِيدَة : الهدنة والهدانة : المصالحة بعد الحرب ، وقال أُسامة الهذلىّ :

فساموناَ الهِدانَةَ من قريب وهُنَّ معاً قيامٌ كالشُّجُوب

والمهدون : الذى يُطمع منه فى الصلح ، **وهادنه مهادنة** : صالحه ، والاسم منهما : الهدنة .. وأصل الهدنة : السكون بعد الهيج ، ويقال : للصلح بعد القتال والموادعة بين المسلمين والكفار ، وبين كل متحاربين هدنة ، وربما جعلت للهدنة مدة معلومة فإذا انقضت المدة عادوا إلى القتال (٢) .

فإذا كانت الهدنة لا تكون إلا بعد قتال ، فمعلوم أن القتال بيننا وبين

---

(١) الكتاب ص ٣٤ ، ط ٤ .

(٢) لسان العرب : مادة (هدن) .

الروم منقطع منذ أمد بعيد ، وليس عن هدنة ولا مصالحة ولكن لترك المسلمين للجهاد ، فلو كان هذا الترك للجهاد هو الهدنة المقصودة فهذه العلامة ليست آخر العلامات كما قال ، ولكنها أول العلامات ، وإن كان هذا الترك ليس هو معنى الهدنة المقصودة ، إذًا فالهدنة لم تتحقق بعد حتى يتحقق القتال ، وهذا القتال لا يتحقق حتى يكون للمسلمين قوة ومنعة وشوكة ، وليس كحالهم الآن .

وكذلك قوله : (فنحن الآن فى صلح مع الروم) .

يصدق عليه نفس الكلام السابق ، لأن الصلح إما أن يكون بعد حرب كالهدنة ، أو مصالحة على شروط يلتزم بها الجانبان ، وقد أخبر النبى ﷺ أننا سوف نصالح الروم أولًا صلحاً آمناً[1] ، ومن شروط هذا الصلح أننا نشترك نحن وهم فى قتال عدوٍّ من ورائهم ، وهذا الصلح قد يكون بعد قتال منا لهم ، وقد يكون بغير قتال سابق ، ولكن لا يسمى صلحاً إلا إذا تضمن بنودًا وشروطاً ، مثل الاشتراك فى القتال ، ومثل شروط صلح الحديبية ، ومصالحة النبى ﷺ اليهود فى المدينة ونحو ذلك .

ومعلوم أن ذلك كله كانت له شروط وأمور متفق عليها بين الطرفين ، ولذا فنحن نسأل عن نص هذا الصلح الذى بيننا وبين الروم الآن ، ما هى بنوده ؟ أو شروطه ، أو القرارات المتفق عليها بين الجانبين .

والحق أن المسلمين اليوم ليسوا فى حالة صلح ولا مهادنة مع الروم ولا غيرهم ؛ لأن الصلح والمهادنة دالّ على وجود قوّة مقاتلة ، ودولة ذات سيادة وكرامة تقاتل وتصالح ... إلخ ، والمصالحة فى حدّ ذاتها تدل على احترام العدو لهذه الدولة ومهابته إياها ، وكل ذلك غير كائن الآن لأى دولة من دول الإسلام اليوم .

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٩١) ، وأبو داود (٢٧٦٧) ، وابن ماجه (٤٠٨٩) وسيأتى لفظه ص ١٥ .

والحقيقة أن حال المسلمين اليوم ليس هو حال المهادنة والمصالحة ، وإنما هو حال التولى والاستضعاف والتخاذل والتبعية المطلقة لأعدائهم ، فكيف يسمى ذلك مصالحة ؟!

وهذا الذى انتهينا إليه هو ما يدل على معنى الصلح والمصالحة فى كتب اللغة ومعاجمها ، وهو واضح ليس بحاجة إلى نقل .

ونخلص من ذلك كله إلى أن تلك الهدنة التى تكون بيننا وبين الروم والتى تقع بعدها الملحمة الكبرى ، تلك الهدنة لم تقع بعد ، ومن ثم فإذا كانت تلك العلامة هى آخر العلامات الصغرى وهى لم تقع؛ فإن العلامات الصغرى لم تنته بعد .

* * *

(هرمجدون)

تابع الكاتب اليهود والنصارى فيما ذكروه عن هذه المعركة ، فأسس كتابه بناء على تُرّهاتهم وأراجيفهم فى هذا الباب ، وقد اتكأ الكاتب على حديث النبى ﷺ : « **بلِّغُوا عَنِّى ولو آية وحدِّثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج** »[1] .

ورغم أنه أورد حديث النبى ﷺ : « **إذا حَدَّثَكُم أهلُ الكتابِ فلا تُصَدِّقُوهم ولا تكذبوهم** »[2] .

رغم ذلك فإنه صدقهم فيما قالوه تمام التصديق ، وافتتن به افتتاناً عظيماً ، بل وراح يتأول كلام النبى ﷺ تأولًا عجيباً لا يدل عليه كلام النبى ﷺ لا بمنطوقه ولا بمفهومه .

ولندع الكاتب يحدثنا بنفسه عن تلك المعركة حتى لا يظن بنا الافتئات عليه فى هذا الباب الذى هو أساس كتابه[3] .

هرمجدون ARMAGEDDON

« **هرمجدون** » كلمة عبرية مكونة من مقطعين : « هَرْ » : ومعناها بالعبرية : جبل و « مجيدو » : وادى فى فلسطين[4] وهو ساحة المعركة

---

(١) (٢) رواه البخارى فى صحيحه فى كتاب الاعتصام (٣٤٦١) .

(٣) ذكرنا هذا الفصل من كتابه كاملاً حتى لا نحوج القارئ الذى لا يملك الكتاب إلى اقتنائه أو مراجعته .

(٤) انظر : رسالة نظرات فى سفر دانيال للأنبا ديستورس . وانظر « الوعد الحق والوعد المفترى » د. سفر الحوالى ص ٢٨ ، وانظر كتاب : « النبوءة والسياسة » الإنجيليون العسكريون فى الطريق إلى الحرب النووية . تأليف جريس هالسل ترجمة محمد السماك ص٤٠ .

القادمة التى سوف تمتد من « مجيدو » فى الشمال إلى « إيدوم » فى الجنوب مسافة حوالى ٢٠٠ ميل وتصل إلى البحر الأبيض المتوسط فى الغرب وإلى تلال « موهاب » فى الشرق مسافة ١٠٠ ميل[١] .

– ويعتبر العسكريون – خاصة الغزاة القدماء – هذه المنطقة موقعاً استراتيجياً يستطيع أى قائد يستولى عليه أن يتصدى لكل الغزاة[٢] .

– وكلمة « هرمجدون » مألوفة معروفة عند أهل الكتاب تجدها فى كتبهم المقدسة وأبحاث علمائهم وباحثيهم .

وعندما نقول أهل الكتاب نعنى بهم اليهود والنصارى فقط .

هرمجدون : بين المسلمين وأهل الكتاب :

أولاً : أقوال أهل الكتاب :

١ – جاء فى « سفر الرؤيا / ١٦ – ١٦) : وجَمَعت الأرواحُ الشيطانية جيوشَ العالم كلها فى مكان يسمى « هرمجدون » الإنجيل ص ٣٨٨ الناشر دار الثقافة .

٢ – جاء فى كتاب (البعد الدينى فى السياسة الأمريكية) أن سبعة من رؤساء أمريكا يؤمنون بمعركة هرمجدون[٣] .

٣ – يقول رونالد ريجان الرئيس الأسبق لأمريكا : (إن هذا الجيل بالتحديد هو الجيل الذى سيرى « هرمجدون »)[٤] .

---

(١) النبوءة والسياسة ص ٥٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٠ .

(٣) « الوعد الحق والوعد المفترى) ص ٣١ .

(٤) النبوءة والسياسة ص ٦٦ ، وقد أفردت الكاتبة فصلاً كاملاً بعنوان ريجان والتسليح من أجل هرمجدون حقيقة أوردت فيه أقوالًا عديدة له عن إيمانه بهرمجدون القريبة .

٤ - (... كل شيء سوف ينتهي فى بضع سنوات .. ستقوم المعركة العالمية الكبرى معركة هرمجدون أو سهل مجيدو)[١] .

٥ - يقول « جيمي سواجرت » : (كنت أتمنى أن أستطيع القول : إننا سنحصل على السلام ، ولكنى أؤمن بأن « هرمجدون » مقبلة ، إن « هرمجدون » قادمة وسيخاض غمارها فى وادى « مجيدو » ، إنها قادمة إنهم يستطيعون أن يوقّعوا على اتفاقيات السلام التى يريدون ، إن ذلك لن يحقق شيئاً ، هناك أيام سوداء قادمة)[٢] .

٦ - يقول « جيرى فولويل » زعيم الأصوليين المسيحيين : (إن هرمجدون هى حقيقة مركبة ولكن نشكر الله أنها ستكون نهاية أيام العامة)[٣] .

٧ - يقول سكوفيلد : (إن المسيحيين المخلصين يجب أن يرحبوا بهذه الحادثة لأنه بمجرد ما تبدأ المعركة النهائية « هرمجدون » فإن المسيح سوف يرفعهم إلى السحاب وإنهم سوف يُنقذون وإنهم لن يواجهوا شيئاً من المعاناة التى تجرى تحتهم)[٤] .

٨ - تقول جريس هالسل الكاتبة الأمريكية : (إننا نؤمن كمسيحيين أن تاريخ الإنسانية سوف ينتهى بمعركة تدعى « هرمجدون » وأن هذه المعركة سوف تتوّج بعودة المسيح الذى سيحكم بعودته على جميع الأحياء والأموات على حد سواء)[٥] .

---

(١) من كتاب « دراما نهاية الزمن لـ أورال روبرتسن - وكتابه « نهاية أعظم كرة أرضية » لـ هال لندس ، يفترض صاحبا هذين الكتابين المشهورين فى أمريكا أن عام ٢٠٠٠ أو قريباً منه سوف تنتهى هذه الكرة الأرضية نهائياً .

(٢) « الوعد الحق والوعد المفترى » ص ٦٢ ، « النبوءة والسياسة » ص ٣٧ .

(٣) النبوءة والسياسة ص ٥٣ .

(٤) النبوءة والسياسة ص ٢٥ .

(٥) النبوءة والسياسة ص ١٩ .

هذا طرف من أقوال أهل الكتاب يبين مدى إيمانهم بمعركة هرمجدون واعتقادهم بقرب وقوعها ومن أراد المزيد من أقوالهم فليرجع إلى الكتب المذكورة .

ثانياً : المسلمون وهرمجدون :

واعجبا !!! فعلى حين نرى أقوال أهل الكتاب قد تواترت كثيرة وتوفّرت على إثبات « هرمجدون » وأنه حقيقة لا خيال ، نجد أقواماً من المسلمين لا يدرون ما « هرمجدون » ؟؟ وما تعنى هذه الكلمة الخطيرة فى قاموس أهل الكتاب .

نحن لا نقصد كلمة هرمجدون كلفظ وإنما كمدلول ورمز فإنها كلمة تعنى الكثير والكثير .

بعض الكُتَّاب المسلمين بدأ يهتمّ بأمر هذه المعركة ويصدر المقالات المهمة (المعتمدة على الحدس التحليلى والحس التاريخى وفقه الواقع السياسى) تلك التى تقرر :

- أن المعركة الحاسمة قريبة يجرى إعداد مسرحها الآن .
- وأنها ستكون استراتيجية ، نووية ، عالمية .
- وأن اليهود سيخسرون فيها ويُكسرون .

ثم يقول الكاتب ونحن نقول :

إننا متفقون مع كل الأقوال السابقة [1] ، أعنى أن معركة « هرمجدون » حقيقة واقعة وأنها قريبة مع اختلاف فى تفاصيل ونتائج هذه المعركة

---

(١) انظر كيف وافق الباحث اليهود والنصارى فيما نقله عنهم مع أنه يعلم أن النبى ﷺ قال : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » .

فنقول : إنها ستكون معركة تحالفية عالمية يكون المسلمون والروم (أوروبا وأمريكا) طرفاً واحدًا لا محالة فيقاتلون عدواً مشتركاً لا نعلمه يقول عنه الرسول ﷺ « **عدواً من ورائهم ...** » ، وإن كان الواقع المعاصر يقول إن الطرف الآخر لن يكون إلا المعسكر الشرقى الشيوعيين أو الشيعة ، وسيكون النصر حليف معسكرنا .

أما عن اليهود فليس فى مراجعنا ما يدل على دورهم فى هذه الحرب العالمية ولكنهم متورطون فيها لا محالة ، بل هم الذين سيوقدون نارها ثم يصلونها ، وسيفنى ثلثاهم فيها كما يقول أهل الكتاب [١] ، أما الثلث الباقى من اليهود فيتولى المسلمون القضاء عليهم فى زمن المهدى بعد نزول عيسى وقتل الدجال .

وإليكم نص حديث رسول الله ﷺ الذى يتحدث عن هذه المعركة :

قال ﷺ : « **ستصالحون الرومَ صُلحاً آمناً فتغزون أنتم وهم عدواً مِنْ ورائِهم فتَسْلَمون وتَغْنَمون ثُمَّ تَنزلون بمرج ذى تُلول فيقومُ رجلٌ من الروم فيرفعُ الصَّليب ويقول : غَلَبَ الصَّليبُ فيقومُ إليه رجلٌ من المسلمين فيقتُلُه فيغدر الرومُ وتكون الملاحمُ فيجتمعون لكم فى ثمانين غاية مع كل غاية اثنا عشر ألفا** » [٢] .

وكما هو واضح من نص الحديث أن ثمّة حربين ستقعان : الأولى وهى هرمجدون العالمية وهى التى يعرفها الجميع ويتوقعونها ، أما المعركة الثانية وهى « الملاحم » وفى بعض الروايات (الملحمة الكبرى) فهذه

---

(١) ورد ذلك فى سفر زكريا ١٣/٨٩ ، وجاء فى سفر حزقيال ٣٩/١٢ ما نصه (واستمر سبعة أشهر حتى يتمكن بيت إسرائيل من دفنهم قبل أن ينظفوا الأرض) . هذا كلام صاحب كتاب عُمْر أمة الإسلام ، فانظر إلى أى حد قد اعتمد على أهل الكتاب فى إثبات ما يراه حقائق ثابتة .

(٢) حديث صحيح رواه أحمد ٩١/٤ ، وأبو داود ٢٧٦٧ ، وابن ماجه ٤٠٨٩ ، وصححه الألبانى فى تحقيقه لأحاديث المشكاة برقم ٥٤٢٤ ، وفى صحيح الجامع أيضاً وله روايات .

لا يعلم بها إلا القليل وهى التى ستكون بين المسلمين وبين الروم (أوروبا وأمريكا) فى أعقاب معركة هرمجدون حيث يكون غدر الروم بنا .

فمعركة « هرمجدون » هى أول ما ننتظره كبداية للفتن والملاحم الأخيرة وستكون - كما سنبين فى الباب الثالث : المهدى - حرباً مدمرة نووية تفنى معظم الأسلحة الاستراتيجية ، وتعود الكلمة المسموعة فى الحروب بعد للسيوف والرماح والخيل ، ولا عجب فى ذلك فإن السنة الكونية المطردة فى الحضارات القديمة كلها الفناء بعد الازدهار ، والسقوط بعد العلو ، وقد بلغت حضارة القرن العشرين ذروة الإبداع الأرضى ، بل بدأ الحديث عن ما يسمونه حرب النجوم .. سبحان الله ! فما بعد الارتفاع إلا الانهيار - وإن غداً لناظره قريب - .

ومعركة « هرمجدون » تدور رحاها فى أرض فلسطين ، حيث تلتقى جيوش جرَّارة قوامها - كما يقول أهل الكتاب - ٤٠٠ مليون جندى ، وقد فصل الحديث عنها كتاب النبوءة والسياسة للكاتبة الأمريكية « جريس هالسل » ... « فارتقب إنا مرتقبون »[(١)] .

وهذا الذى ذكره الكاتب فى الفصل الثالث من الباب الأول من كتابه قد كرره فى مواضع كثيرة من كتابه ، حيث يقول فى نهاية الفصل الثانى من الباب الأول : « إن الملحمة الكبرى التى سيقود المسلمين فيها (المهدى) عليه السلام ستكون أعقاب هذه الحرب القادمة التحالفية (العالمية) (معركة هرمجدون) والتى سيحدث فى آخرها غدر الروم فيأتوننا للملحمة الكبرى ، تلك الحرب القادمة والتى يجرى إعداد مسرحها فى هذه الأيام ... »[(٢)] .

ويكرر الحديث عن هذه المعركة فى الفصل الثالث من الباب الثالث

---

(١) الكتاب ص ٣٦ - ٣٩ ، ط ٤ .
(٢) الكتاب ص ٣٤ .

من كتابه الذى خصصه للحديث عن وقت ظهور المهدى ، ولن نذكره هنا لأننا سنعود إليه قريباً .

وقد عرضت هنا نص كلام صاحب الكتاب عن هذه المعركة كاملاً حتى يعلم القارئ أننا لم نترك من أدلته فى هذا الموضوع شيئاً .

ويتضح للقارئ مما سبق أن كلّ أدلة الكاتب على هذه المعركة المزعومة مستخلص من كلام اليهود والنصارى ، وحتى يصبغ الشرعية على هذا الكلام - لأنه يعلم أنه لا يجوز الاحتجاج بكلام اليهود والنصارى ما لم يؤيده الدليل الصحيح من ديننا الحنيف - لذلك فهو يسمى المعركة التى أخبر عنها النبى ﷺ فى قوله ﷺ « **ستصالحون الروم صلحاً آمناً** ... إلخ » بأنها معركة هرمجدون !

ومعلوم أن النبى ﷺ لم يسمِّ هذه المعركة بهذا الاسم ، ولا سماها به أحد من أهل العلم لا من سلف الأمّة ولا من خلفها ، حتى جاء كاتبنا فى هذا العصر فسماها بذلك موافقة لأهل الكتاب ، حتى يوقع فى قلوبنا أن عُمْرَ الأمّة قد انقضى ، وأن الأمّة اليوم فى النزع الأخير .

ونحن نسأل الكاتب ونقول : ما هى أدلتك اليقينية العلمية على أن هذه الأراجيف والترهات التى حدث بها اليهود والنصارى لا عن كتاب موثوق به ، ولا سند مقطوع به ولكن عن مزاعم وأباطيل ، أقول ما هى أدلتك على أن هذه المعركة المزعومة التى سمّوها بهرمجدون هى ما أخبر عنه النبى ﷺ فى هذا الحديث .

وإذا قلنا : إن هذه المعركة المزعومة هى تلك الموقعة التى أخبر عنها النبى ﷺ فمن أين لك بصدق ما أخبر به أهل الكتاب من أنها لن تجاوز عام ٢٠٠١ كما يزعمون ؟!

---

(١) الكتاب ص ٣٤ ، ويكرر ذلك ص ٥٦ ، ٦٠ ، وغيرها .

هرمجدون والمهدى

هذا الخطأ السابق الذى وقع فيه الكاتب قد جرّه إلى خطأ آخر وهو القول بأن خروج المهدى إنما يكون فى أعقاب تلك المعركة المزعومة التى سماها اليهود والنصارى بمعركة هرمجدون[1] والتى حددوا وقوعها قبل عام ٢٠٠٠ (كما يقول اليهود) أو ٢٠٠١ (كما يقول النصارى) والصحيح أن خروج المهدى إنما يكون عقب غدر الروم بنا واجتماعهم للملحمة التى أخبر عنها النبى ﷺ والتى لا يعلم أحد على الحقيقة متى يكون وقوعها على التحديد ، ولذا فإن القول بأنها بعد معركة هرمجدون التى يزعم اليهود والنصارى بأنها تقع فى ذلك الموعد القريب ، وكذلك القول بناءً على ذلك بأن ذلك الموعد هو وقت خروج المهدى عليه السلام ، كل ذلك ضرب من التكهن لا يجوز لمسلم أن يتورط فى ادعائه .

صحيح أن الكاتب لم يتورط فى موافقة أهل الكتاب بأن موعد ذلك هو عام ٢٠٠٠ أو ٢٠٠١ كما يقولون ، ولكن كلامه يوهم القارئ أن هذا التحديد ليس ببعيد ، بل يحاول جاهدًا تنزيل الأحاديث على الواقع المعاصر وتطبيقها عليه تطبيقاً خاطئاً منطلقاً من ذلك الخطأ السابق بيانه وهو أن الصلح الذى يكون بيننا وبين الروم والذى أخبر عنه النبى ﷺ قد وقع فى هذه الأيام ، ويورد من الواقع المعاصر ما يعتقد أنه يؤيد ما يورده من نبوءات اليهود والنصارى وتكهناتهم بأن هرمجدون ستكون قبل سنة ٢٠٠٠ ، ومن ثم يترجم الكاتب ذلك بأن الملحمة الكبرى وخروج المهدى

---

(١) كرر الكاتب ذلك فى مواضع كثيرة من كتابه ص ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣، ٦٤ ... إلخ .

قد اقترب ، ومن ثم يقول : « نقول : قد يكون توقيت الحرب كما يقول أهل الكتاب ، وقد يتأخر قليلاً وقد يتقدم قليلاً ، ولكن الأمر لا يعدو أن يكون متأرجحاً بين القليل والقليل »[1] .

وأحب أن أورد هنا ما أورده الكاتب فى هذا الفصل بنصه ، حتى لا يعتقد أحد أننا نفتئت عليه ، وحتى نوفر على القارئ مراجعة كلام الكاتب فى موضعه إن كان لا يملك نسخة ذلك الكتاب .

يقول الكاتب تحت عنوان : (الفصل الثالث - وقت ظهور المهدى) :

« هذا الفصل من أهم فصول هذا الكتاب وأخطرها ؛ بل هو بيت القصيد ، ومحور الرسالة التى أريد إبلاغها للناس ، ولقد وددت أن المسلمين جميعاً - بل أهل الكتاب - يعلمونها ويتعلمونها لأنها حق واقع وبيان قاطع لحقائق قدرية ستكون وتقع قريباً يحق الله بها الحق ويبطل الباطل .

إننا نعيش أيامنا هذه ننتظر مجىء المهدى ونترقب ظهوره والذى سيكون فى أعقاب الحرب الحاسمة القريبة الشهيرة باسم (هرمجدون) .

ولنسرد أولًا أحاديث النبى ﷺ التى تخبر بزمان مجىء المهدى ثم نربط بينها بما يجلّى الأمر ويوضح الصورة .

الحديث الأول :

يقول رسول الله ﷺ :« **ستصالحون الروم صلحاً آمناً ثم تغزون أنتم وهم عدواً فَتُنصرون وتَغنَمون وتَسلَمون ثم تنصرفون حتى تنزلوا بمرج ذى تلول فيرفع الرجل بين أهل الصليب فيقول غلب الصليبُ فيغضب**

---

(١) الكتاب ط ٤ ، ص ٦٣ .

رجل من المسلمين فيقوم إليه فيدفعه فعند ذلك يغدر الروم ويجتمعون للملحمة فيأتون تحت ثمانين راية تحت كل راية اثنا عشر ألفاً »[1] .

الحديث الثانى :

قال رسول الله ﷺ : « لا تقوم الساعة حتى ينزل الروم بالأعْمَاق أو بدابق فيخرج إليهم جيش من المدينة من خيار أهل الأرض يومئذ فإذا تَصافّوا قالت الرومُ : خَلّوا بيننا وبين الذين سَبوا منا نقاتلْهم ، فيقول المسلمون لا واللَّه ، لا نخلى بينكم وبين إخواننا .. فإذا جاءوا الشام (أى المهدى ومن معه) خرج : أى الدجال ، فبينما هم يُعدّون للقتال يسوّون الصفوف إذ أقيمت الصلاة فينزل عيسى ابن مريم عليه السلام »[2] .

الحديث الثالث :

يقول رسول الله ﷺ : « يكون اختلافٌ عند موت خليفة فيخرج رجلٌ من أهل المدينة هارباً إلى مكة فيأتيه ناسٌ من أهل مكّة فيُخرجونه وهو كارهٌ فيبايعونه بين الرُّكن والمقام ...»[3] .

الحديث الرابع :

قال رسول الله ﷺ : « فُسطاطُ المسلمين يوم الملْحَمَة الكُبْرى بأرض يقال لها الغُوطة فيها مدينة يقال لها دمشق خيرُ منازل المسلمين يومئذ »[4] .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٩٧) ، والحاكم (٤/٤٨٢) من حديث أبى هريرة .

(٣) أخرجه أبو داود (٤٢٨٦) ، وأحمد (٦/٢١٠) من حديث أم سلمة (رضى الله عنها) وقال الهيثمى فى المجمع (٧/٣١٥) : ورجاله رجال الصحيح .

(٤) أخرجه أحمد (٥/١٩٧) ، وأبو داود (٤٢٩٨) من حديث أبى الدرداء . .

ثم يقول :

وبالنظر فى هذه الأحاديث الأربعة يمكننا أن نقول :

١ - إنه ستكون حرب تحالفية - عالمية - فنكون نحن والروم - أمريكا وأوروبا - صفاً واحدًا فنغزو عدواً مشتركاً قد يكون - كما قدمنا - الشيوعيين أو الشيعة أو هما معاً « **ستصالحكم الروم صلحاً آمناً فتغزون أنتم وهم عدواً من ورائهم** » ، ويكون النصر حليفنا « **فتنصرون وتغنمون وتسلمون** »[1] .

هذه الحرب العالمية - التحالفية - قد بدأت مقدماتها فعلاً ، فنحن والروم فى صلح آمن اليوم ، والمعسكر الشيوعى - الصين وروسيا وأتباعهم - قد أبرموا المعاهدات وعقدوا الاتفاقيات وتعاهدوا على النصرة ، بل وزار الرئيس الروسى دولة الصين ومكث بها بضعة أيام فى أبريل ١٩٩٦ - فى تطور غامض وغير مسبوق ، ودخل العالم ومنطقة الشرق الأوسط خاصة فى سباق محموم للتحالف والمعاهدات فتمّ منها فى البضعة أشهر الأخيرة ما لم يحدث فى قرون طويلة .

وما جاء اختيار اليهود لهذا المتطرف « نيتانياهو » لقيادتهم فى هذه المرحلة الأخيرة وما استتبع ذلك من هَبَّةِ العرب والمسلمين من نومهم وإفاقتهم من غفلتهم ومحاولتهم رأب الصدع ولمّ الشمل ، ما جاء ذلك إلا مؤشرًا من المؤشرات العديدة التى تشير إلى قرب المنازلة الحاسمة ، والنهاية الوشيكة . فالنبرة ، نبرة صوت المواجهة قد ارتفعت وحدة التوتر فى تزايد مستمر .

- فما كنا نسمع عبارة (نذر مواجهة بين الصين وأمريكا)[2] .

- وما كنا نسمع (زيادة حدة التوتر بين روسيا وأمريكا نتيجة

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) جريدة الأهرام القاهرية ٢٥ مايو ١٩٩٦م .

اكتشاف أمريكا ذلك المجمع السرى الضخم الذى تبنيه روسيا والذى يُعتقد أنه سيكون مقر القيادة النووية)[1] .

- وما كنا نسمع عن (تحالف تركى إسرائيلى يتوجّس منه العرب والمسلمون خيفة ويتعاملون معه بحذر) .

- وما كنا نسمع عن (اتفاق أمريكى يابانى) ، ولا عن تحالفات تحاك هنا وهناك .

ولكننا لا ندرى من ستسبق أصابعه فيضغط على زرّ الحرب المدمرة غالباً سيكون هو ذا الطرف المنتصر ، معسكر المسلمين والروم .

٢ - متى بالضبط ستكون هذه الحرب ؟

والإجابة : الله أعلم .

أهل الكتاب - أو كثير منهم - يقولون إن هذه المواجهة لابد وأن تكون قبل سنة ٢٠٠٠ ميلادية أى فى غضون ثلاث سنوات ، لأنهم ينتظرون مُخلّصاً أو مسيحاً يأتيهم أو ينزل إليهم لخلاصهم .

- أما اليهود فينتظرون هذا المخلص أو الملك الملهم ويُسمونه (مِسَّيا) Messiah والذى يقودهم لزعامة العالم وهم يُؤَقّتون لذلك زمناً معيناً فيزعمون أنه أبريل ١٩٩٨ ، أى بعد خمسين سنة (جيل)[2] من قيام دولة إسرائيل .

---

(١) جريدة الأهرام فى أبريل ١٩٩٦م .

(٢) جاء ذلك فى بحث بعنوان (نظرات فى سفر دانيال) للأنبا ديستورس ما نصه : (ظهور دولة إسرائيل ثم ظهور المسيح الكذاب .. أوضح الرب المسافة الزمنية بقوله : « الحق أقول لكم لا يمضى هذا الجيل حتى يكون هذا كله .. » إنجيل متى ٢٤ ، ٣٥ ، ٣٥ .. فزمن ظهور المسيح الكذاب يساوى زمن ظهور دولة إسرائيل الحديثة + ٥٠ سنة (مايو ٤٨ + ٥٠ سنة = أبريل ١٩٩٨) ا هـ .

وفى هذا التوقيت سيقام المسيح الكذاب [1] بواسطة أتباعه فى الهيكل الجديد (هيكل سليمان) [2] ويقدم مع رئيس الكهنة ذبيحة المحرقة ويلتف أتباعه حول الذبيحة مصلين لله وسائلينه أن يرسل عليها ناراً من السماء فتحرقها كعلامة على قبول قربانهم ويمكثون هنالك سبعة أيام لا يُلتَفتُ إليهم .

ومن الملاحظ أن أعياد الشرائع الثلاثة - الإسلام واليهودية والنصرانية - والخاصة بالذبح ستجتمع كلها فى النصف الأول من أبريل ١٩٩٨م . فعيد الأضحى للمسلمين سيكون من ٥ : ٨ أبريل ، وعيد الفصح موعده من ١٠ : ١٧ أبريل ١٩٩٨م ، فهذا التوقيت - أبريل ١٩٩٨م - عند اليهود هو زمن ظهور مسيحهم أو مخلصهم الذى سيقودهم للخلاص من الأمم الفاسدة - بزعمهم - أو (الأمّيين) على حد تعبير القرآن الكريم قال تعالى : ﴿ .. **ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ﴾ [آل عمران : ٧٥] .

- أما النصارى فينتظرون نزول المسيح من السماء عند الحرب المدمرة القادمة (هرمجدون) ويكون ذلك . بزعمهم - أنه فى خريف ٢٠٠١ م .

فإذا نزل فإنه - يزعمون - سيرفع أتباعه فوق السحاب حتى لا يعانوا أهوال تلك الحرب المدمرة فهو نازل لتطويب الصالحين - أى أتباعه [3] .

---

(١) يطلق النصارى لفظ (المسيح الكذاب) أو (معصية الخراب) أو (رجسة الخراب أو Anti Christ على مخلص اليهود أو ملكهم الذى ينتظرونه ويقولون إنه بادعائه الربوبية سيكون سبباً لخراب العالم ، والمسلمون يؤمنون بظهوره أيضاً ويسمونه كما علمهم رسول الله ﷺ المسيح الدجال .

(٢) يجتهد اليهود حالياً فى تعميق الحفائر حول المسجد الأقصى حتى يقيموا مكانه هيكل سليمان الذى سيقدمون عنده ذبيحة المحْرَقة .

(٣) المسلمون يعتقدون - كما يعتقد النصارى - أن المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام سينزل من السماء ولكن لا ينزل على أنه الرب كما يظنون ، ولكنه النبى الرسول الذى يكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية فلا يقبل إلا الإسلام أو السيف .

- ماذا يقول المسلمون ؟

نقول : الحرب قريبة والمنازلة وشيكة ، أقرب مما يتصور المترقبون ويتوقع المتوقعون ، ولكننا ليس عندنا علم من رسولنا ﷺ بالتوقيت فنقطع به ، ولكنه علم إجمالى بينه رسول الله ﷺ بعلامات وأمارات عامة .. وقد تحققت كلها .. فليس علينا إلا أن ننتظر ، ونترقب ، ونتوقع .. ونستعد ونقول : قد يكون توقيت الحرب كما يقول أهل الكتاب وقد يتأخر قليلاً وقد يتقدم قليلاً ، ولكن الأمر لا يعدو أن يكون متأرجحاً بين القليل والقليل »[1] .

ومن ثم نتبين مما سبق كيف يعتمد الكاتب على تلك الترهات التى نقلها عن اليهود والنصارى ، ومن ثم راح يتأول كلام النبى ﷺ على غير وجهه الصحيح ليوافق هذه الأراجيف بتنزيله على الواقع المعاصر لينتهى إلى ما انتهى إليه اليهود والنصارى وموافقتهم حتى فى الأسماء والمصطلحات غير أنه يحاول تبرئة نفسه من تهمة بناء الأحكام الشرعية على ترهات اليهود والنصارى بأن يقول : « قد يكون توقيت الحرب كما يقول أهل الكتاب ، وقد يتأخر قليلاً وقد يتقدم قليلاً ، ولكن الأمر لا يعدو أن يكون متأرجحاً بين القليل والقليل »[1] .

ويظن الكاتب أنه إذا فعل ذلك فقد برئ من تهمة متابعة اليهود والنصارى ! .

فنقول له : كيف ذلك ؟! وأنت تنذرنا هرمجدون التى يرجف بها اليهود والنصارى ، وما سمعنا لها ذكراً فى كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ .

ثم ها أنت تلقى شباكك وتضيق أعين الشبكة ، وتضيق الخناق على القارئ حتى تلجئه أن يوافق أهل الكتاب ويقول بقولهم ، ثم تقول : إن هذا شىء لم أقل به .

---

(١) الكتاب ص ٦٣ .

وإذا كنت لا تقول بأقوال هؤلاء اليهود والنصارى فلم أوردتها إذًا فى معرض التأييد والاستئناس وليس للرد أو التفنيد ؟

بل نراك تؤيد أقوالهم بتنزيل أحاديث النبى ﷺ على هذا الواقع المعاصر تنزيلاً ينتهى إلى موافقتهم بلا دليل صحيح سوى التكهن والتخرص الذى هو أقرب إلى طريقة اليهود والنصارى منه إلى اجتهاد أهل السنة والجماعة .

ونحن لا نخالفك القول بأن الساعة قد اقتربت ، ومن ثم فقد اقترب زمان الملحمة وزمان المهدى وغير ذلك مما أخبر عنه المعصوم ﷺ ، ولكننا ننكر عليك متابعتك لليهود والنصارى ، وليّك أعناق النصوص لتنتهى إلى موافقتهم ولو على وجه التقريب دون التحديد مع تغافلك عمّا قد يؤدى إليه هذا القول من الفتن والبلايا التى لا يعلم مداها إلا الله تعالى .

بل إن فى كلامك فى هذا الفصل ما يوعز بغير قصد منك - فيما نعتقد ، نحسبك كذلك - يوعز لطائفة من الشباب ممن ضاقوا ذرعاً بواقعنا المرير ، يوعز إليهم بافتعال أحداث خطيرة قد تجنى عليهم وعلى الأمة الإسلامية الويلات والشرور إذا ما طبقوا هذا المنهج الذى تنهجه من تنزيل النصوص على الواقع المعاصر بهذه الطريقة من الاجتهاد العجيب المتسرع إلى الوصول إلى الخلاص ، وما هو فى الحقيقة إلا سعيًا نحو السراب ، اللهم إلا اجتهادًا تجتمع عليه كلمة أهل العلم العاملين المخلصين فى دعوتهم لله تعالى ، فنحن لسنا ضد تنزيل النصوص على الواقع ، ولكننا نقول : إن مثل هذه الأمور الخطيرة التى قد يترتب عليها فتنة جسيمة لا يؤخذ فيها بكلام طالب علم مثلك أو مثلى ، ما لم تؤيده كلمة السواد الأعظم من علماء المسلمين المعروفين بلزوم منهج أهل السنة والجماعة وحتى لا يظن القارئ كذلك أننا نفتئت عليك ، فإننا نورد هنا هذا الكلام الذى أوردته فى كتابك وهو يوعز بالفتنة بغير قصد منك .

يقول الكاتب :

٣ - في أعقاب هذه الحرب التحالفية - العالمية - المدمرة يكون غدر الروم بنا وذلك مُنصرَفَنا من تلك الحرب وقد نُصرنا وغنمنا وسلمنا فيقوم رجل من الروم فيرفع الصليب ويقول « غلب الصليب » فيقوم إليه رجل من المسلمين - تأخذه الحميّة لدينه - فيدفعه أو فيقتله . فيرجع الروم إلى بلادهم وفى نيتهم الغدر بنا ، فيجمعون لنا - ملوك الروم - خفية فى تسعة أشهر كما جاء ذلك فى حديث رواه أحمد فى مسنده (**يجمعون لكم تسعة أشهر قدر حمل المرأة**)[1] ، ففى فترة الجمع هذه **يظهر المهدى** وذلك لأنه سيكون قائد المسلمين فى الملحمة الكبرى ويكون فسطاطه (مقر قيادته) فى الغوطة قرب دمشق حيث يتجمع الروم ويزحفون إلى سوريا فينزلون « بالأعماق » أو « بدابق » قرب « دمشق » أيضاً . وذلك فى جيش جرار كتائب متتالية « عددها » ثمانون كتيبة تحت كل كتيبة اثنا عشر ألفاً .

٤ - فوقت ظهور المهدى هو فترة الغدر التى يجمع لنا الروم فيها جحافلهم . والحديث الثالث من هذا الفصل (**يكون اختلاف عند موت خليفة ..**) يبين أن توقيت ظهور المهدى يكون إبّان موت خليفة ونشوء اختلاف واقتتال على الملك فَيُبايَع للمهدى حينئذ . والحديث وإن كان فى سنده ضعف ولكنه ضعف قريب وله متابعات تشد من أزره وتقويه فإن أخذناه فى الاعتبار يمكننا أن نقول : إن خروج المهدى يكون فى فترة غدر الروم والتى يتفق أن يموت أثناءها خليفة للمسلمين فيظهر حينئذ المهدى إثر خلاف واختلاف على الملك .

وإذا نظرنا فى واقعنا رأينا أنه لا يوجد على ظهر الأرض اليوم من

---

(١) أخرجه أحمد (٢/١٧٤) من حديث عبد الله بن عمرو ، قال الهيثمى فى المجمع (٧/٣٢١ - ٣٢٢) : رواه أحمد والطبرانى ، وفيه أبو حناب الكلبى وهو مدلس .

يتسمى بخليفة إلا ما كان من أهل الجزيرة العربية (السعودية) الذين يسوغ لهم أن يلقبوا ملكهم الحالى بالخليفة .

ومما يؤكد قولنا أن كل المؤشرات تشير إلى قرب النهاية ، ومن عجيب الأمر أن هذا الخليفة الحالى (الملك فهد) قد تدهورت صحته جدًا فى الفترة الأخيرة لدرجة أنه سلّم نائبه مقاليد الحكم لفترة طويلة وأنابه عنه فى مباحثات القمة العربية الخطيرة الراهنة (يونيو ٩٦) فهل يا ترى هو ذا الخليفة الذى يكون موته - أطال الله عمره - علامة لظهور المهدى ؟! الله أعلم بما سوف يكون »[١] .

ونحن نقول للكاتب : لا تزال على طريقتك فى التخرص والتكهن فى إثبات الأمور بغير دليل ، ومن تسمية الأمور بغير أسمائها ليًّا لأعناق النصوص لكى توافق حسابك المسبق .

ثم نسأل الكاتب كذلك فنقول له : ألا ترى أن تخرصك بأن يكون هذا الخليفة الحالى- على حد قولك - هو الذى يحدث الاختلاف عند موته ، ويحدث وقتها مبايعة المهدى .

أقول : ألا ترى أن كلامك هذا يوعز بفتنة جديدة كفتنة الحرم التى حدثت من قبل والتى تزعمها جهيمان ورفاقه ، بناء على تنزيل خاطئ للأحاديث على واقعنا المعاصر على نحو ما تصنع أنت ، وبناء على رؤى رآها بعض الناس اختلقتها الشياطين لهم ، كما تصنع أنت فى تأييد كلامك والاستئناس له بكلام اليهود والنصارى .

لذا فإنى أنصحك فى الله أخى ، وأقول لك ولأمثالك : رويدًا رويداً ألا فاتقوا الله فى أمّة محمد ولا تزيدوا ما فى قلوب شباب المسلمين من نيران مؤججة من ذلك الواقع المرير ، وإن كنت أحسب أن ذلك كلّه منك بغير قصد

---

(١) الكتاب ٦٤ ، ط ٤ .

إلى الشر ، وإنما قصدك إلى إيقاظ الأمّة وتنبيهها والمبالغة فى تحذيرها .

فإن كان ذلك هو القصد ، فنحن نوافقك فيه ، ولكننا نقول لك إنه يكفى لتحقيق ذلك القصد أن نلزم الحد الذى انتهى إليه رسول الله ﷺ من التحذير والتخويف بأن نقول : إنما أجلكم فيما مضى من الأمم قبلكم كما بين العصر إلى المغرب ونحو ذلك .

دون لجوء إلى التكهن والتخرص بتحديد متى يكون ذلك ، فإن فى هذا التخرص والتكهن سمًّا ناقعاً .

فإن كلام النبى ﷺ كالدواء يعطيه بقدر ، القليل منه يَشفى ، والكثير منه يُشفى[1] ولو كان الخير فى تحديد ذلك الأجل لسبقنا إليه النبى ﷺ ولكن ما سكت عنه النبى ﷺ إلا وفى السكوت عنه خير ، فإنه ﷺ ما ترك خيرًا يقربنا إلى الجنة ويباعدنا من النار إلا وقد أمرنا به ، وما ترك أمرًا يباعدنا من الجنة ويقربنا من النار إلا وقد نهانا عنه .

كذلك فإن المبالغة فى تحديد الأجل وبيان قربه يفضى بالأمة إلى اليأس ، فيترك الناس أعمالهم ومعايشهم ، ويترك الدعاة دعوتهم ؛ قائلين لا علينا فعما قليل يأتى المهدى فيقضى الأمر على يديه .

ولقد لمسنا أثر كتابك هذا فى واقع المسلمين أخى العزيز ، فلقد سمعنا أن من الناس من أحجم عن كثير من العمل كان يعمله فيه خير له وللناس .

وأن من الناس من فضّ شركته أو باع ماله ، أو غير ذلك .

ومن الناس من باع أرضه وهيأ نفسه للمقام فى الحرم ليبايع المهدى بين الركن والمقام ... إلخ .

ومعلوم أنك لم تقصد إلى ذلك ، ولكن هذا نتيجة الإفراط والمبالغة الزائدة عن الحد فى الخوض فيما سكت عنه النبى ﷺ .

---

(١) يُشفى : بالضم أى يهلك .

عُمْر أمّـة الإسلام

هذه هى أعظم مزالق الكاتب فى كتابه ، وهى أعظم ما أخذه عليه منتقدوه وما أكثرهم من أهل العلم ، بل إنى ما سمعت أن عالماً معتدًا بعلمه قد أقرّ صاحبنا هذا فيما انتهى إليه من حسابه عُمْر أمة الإسلام .

وقد عقد الكاتب **الباب الثانى** من كتابه لهذه المسألة الخطيرة ، وقد جعله فى أربعة فصول :

الأول : توضيحات .
الثانى : أحاديث عُمْر الأمم والمعنى العام لها .
الثالث : حساب عُمْر الأمم .
الرابـع : أقوال أهل الكتاب فى قرب النهاية .

أما **الفصل الأول** ، فقد حدد فيه الكاتب المراد بعُمْر أمة الإسلام ، وعُمْر الأمم عموماً فقال :

« إن عُمْر أمّة الإسلام هو منذ بعثة محمد ﷺ وإلى أن تقوم الساعة ، أو بالتحديد إلى أن تأتى ريحٌ لَيّنة من قِبَل اليمن فتَقبض نفس كَلِّ مؤمن ويكون ذلك بعد موت عيسى ابن مريم عليه السلام ، ثم لا يبقى على ظهر الأرض مؤمن فينتهى هنا عُمْر أمة الإسلام ولا يبقى فى الأرض إلا شرار الخلق وعليهم تقوم الساعة .

فعُمْر الأمة إذن - أىُّ أمّة - يكون منذ بعثة نبيها إلى بعثة النبى الذى بعده فمن آمن بهذا النبى الآخر كان من أمته وأُوتى الأجر مرتين [1] ومن

---

(١) من أمثال سلمان الفارسى وصهيب الرومى وعبد الله بن سلام والنجاشى رضى الله عنهم أجمعين .

كفر به عجز وانقطع وكان كمن كفر بالأنبياء جميعاً .

– فعُمْر اليهود هو من بعثة موسى عليه السلام إلى بعثة عيسى عليه السلام .

– وعُمْر النصارى يمتد من بعثة عيسى عليه السلام إلى بعثة محمد ﷺ » .

وفى هذا الفصل نبه الكاتب على أمور :

أولها : أنه لا يستعجل – بكلامه هذا عن عُمْر أمة الإسلام – إيقاف عجلة الحياة الدنيا وخراب العالم .

ثانيها : أنه ليس مقصوده منه تخويف الناس بل تنبيه الغافلين .

أما **ثالثاً ورابعاً** : فننقل فيه نص كلام الكاتب لأهميته إذ يقول :

« **الثالث** : إننا لن نأتى بكلمة واحدة فى هذا الكتاب فيها ظن أو رجم بالغيب لأن الظن لا يغنى من الحق شيئاً ، وإنما كلامنا مرجعه إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ثم أقوال العلماء الأئمة المستنبط منهما ، ثم بعد ذلك نستأنس بكلام أهل الكتاب الذين أُذن لنا فى التحديث عنهم .

الرابع : وهو هام ونؤكد عليه ، أننا لا نحدّد ولا يملك أحدٌ أن يحدّد تاريخاً بعينه أو سنةً بذاتها لعُمْر أمة الإسلام ولكننا نقرر تقديرات إجمالية معتمدة على ما ورد فى الآثار الصحيحة وما أثبته علماؤنا الأعلام من كلام وشروح لهذه الآثار .

ثم إننا نتكلم عن بداية الملاحم لا عن نهاية عُمْر الدنيا فإن هذا مما اختص الله تعالى نفسه بعلمه فلا يعلمه نبى مرسل ولا ملك مقرب » (١) .

---

(١) الكتاب ص ٤٣ – ٤٤ .

وأما فى الفصل الثانى : أحاديث عُمْر الأمم والمعنى العام لها .

فى هذا الفصل أورد الكاتب أدلته من السنة على عُمْر الأمم مع شرحه وبيانه لمعنى هذه الأحاديث فقال :

أولاً : الأحاديث :

١ - روى البخاريُّ فى صحيحه بسنده عن عبد الله بن عُمَر رضى الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « **إنّما بقاؤكم فيما سلف قَبلَكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ، أوتى أهلُ التوراة التوراة فعَمِلوا حتى إذا انتصفَ النهَارُ عجزوا فأعطوا قِيراطاً قِيراطاً ، ثم أوتى أهلُ الإنجيل الإنجيلَ فعمِلوا إلى صلاة العصرِ ثمّ عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً ، ثم أوتينا القرآنَ فعملنا إلى غروب الشمس فأعطينا قيراطين قيراطين . فقال أهل الكتاب : أىْ ربّنا أعطيتَ هؤلاءِ قيراطين قيراطين وأعطيتنا قيراطاً قيراطاً ، ونحن كنا أكثرَ عملاً . قال : قال اللّه عزّ وجلّ : هل ظلمتكم من أجركم مِنْ شيء ؟ قالوا : لا . قال : فهو فضلى أؤتيه من أشاء** »[(١)] .

٢ - وروى البخاريُّ أيضاً فى صحيحه عن أبى موسى رضى الله عنه عن النبى ﷺ : **مَثَلُ المسلمين واليهودِ والنصارى كمثلِ رجلٍ استأجر قوماً يعملون له عملاً إلى الليل فعملوا إلى نصف النهار ، فقالوا : لا حاجةَ لنا إلى أجرك ، فاستأجَر آخرين فقال : أكملوا بقيّةَ يومكم ولكم الذى شَرَطْتُ . فعملوا حتى إذا كان حين صلاةِ العصرِ قالوا : لك ما عملنا . فاستأجر قوماً فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمسُ واستكملوا أجرَ الفريقين** »[(٢)] .

---

(١) رواه البخارى فى عدة مواضع من صحيحه : فى كتاب مواقيت الصلاة ، ج ٢ ، فتح البارى ص ٣٨ طبعـة دار الفكر ، وكتاب الإجـارة ج ٤ و ص ٤٤٥ ، وكتاب أحاديث الأنبـياء ج ٦ ص ٤٦٥ وكتاب فضائل القرآن ج ٩ ، ص ٦٦ ، وكتاب التوحيد ج ١٣ ، ص ٤٦ بأسانيد مختلفة .

(٢) رواه البخارى فى عدة مواضع من صحيحه أيضاً : كتاب مواقيت الصلاة ج ٢ و ص ٣٨ ، وكتاب الإجارة ج ٤ ، ص ٤٤٧ .

ثانياً : المعنى العام والشرح الإجمالى :

- يخبرنا النبى ﷺ فى هذين الحديثين - بطريقة ضرب الأمثال للتقريب والتبيين - عن مدة بقاء أمة الإسلام فى هذه الحياة الدنيا بالنسبة للأمم قبلها من اليهود والنصارى فمدة المسلمين الزمنية هى الفترة التى تمتد من صلاة العصر إلى غروب الشمس .

ومدة اليهود هى الفترة من الفجر إلى صلاة الظهر - نصف النهار - ومدة النصارى من صلاة الظهر إلى صلاة العصر . أى إن مدة اليهود نظير مدتى المسلمين والنصارى مجتمعين .

لأن اليهود عملوا نصف النهار والمسلمين والنصارى عملوا النصف الآخر للنهار ، كما يخبرنا الحديث عن تفضيل الله سبحانه لهذه الأمة الأخيرة أمة النبى الخاتم محمد ﷺ من غير أن ينقص الأمم السابقة من أجورهم شيئاً أو يظلمهم ، لأنه سبحانه وتعالى منزه عن الظلم والنقائص كلها ، فقد أعطاهم أجرهم كاملًا غير منقوص .

- والقيراط المذكور فى الحديث هو النصيب والملك فى الجنة ، وإن أقل أهل الجنة منزلة وملكاً من يكون له مثل كل ما تمنى عشر مرات ، فالقيراط إذن يعنى أجراً عظيماً موفى موفراً .

- فغضب أهلِ الكتاب ، لا لأنهم قد غُمِصُوا حقّهم وغُبنوا فى أجرهم ولكن حسداً من عند أنفسهم للأمة المفضلة أمة الإسلام . فقالوا : يا ربنا ، لِمَ فضلت هؤلاء علينا بأن ضاعفت لهم الأجر وأجزلت لهم العطاء مع أننا كنا أكثر عملاً ؟!

وجملة (**كنا أكثر عملاً**) تحتمل معنيين :

الأول : كنا أطول زمناً وبقاءً فى الحياة الدنيا وبالتالى أكثر عملاً .

الثانى: كنا أكثر أتباعاً مما يستلزم كثرة العمل .

وعلى هذا يكون القائل (**كنا أكثر عملاً**) على المعنى الأول هم

اليهود خاصة ويؤيد ذلك أحد ألفاظ الحديث الذى رواه البخارى فى كتاب التوحيد حيث جاء فيه :

(.... **فقال أهل التوراة** ....) وذلك لأن اليهود بلا خلاف أطول زماناً من المسلمين فيصدق قولهم كنا أكثر عملاً . ويكون قول النصارى كنا أكثر عملاً على المعنى الثانى أى أكثر أتباعاً لأنهم آمنوا بموسى وعيسى جميعاً فيصدق قولهم كذلك [1] .

- فلما غضب أهل الكتاب وقالوا ما قالوا بين لهم الرب تبارك وتعالى أنه لم يظلمهم فأجرهم موفى موفر غير منقوص ، وغاية ما هنالك أنه سبحانه فضل أمةَ حبيبه محمد ﷺ بمزيد عطاءٍ ومِنّة ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون » [2] .

وسوف نرجئ ردنا على كلام الكاتب فى هذا الفصل قليلاً حتى نورد بقية كلامه فى الاستدلال بهذه الأحاديث على حساب عُمْر الأمم ، فقد أتبع الكاتب هذا الفصل بفصل آخر وهو الطامّة العظمى فى هذا الكتاب ، وهو فصل حساب عُمْر الأمم .

حيث ذكر فيه كلام الحافظ ابن حجر فى هذا الحديث واتكأ عليه وطار به فرحاً لتأييد ما ذهب إليه ، ثم أتبعه بجملة للسيوطى جعلها كالنص فى الاستدلال على ما ذهب إليه ، وسوف نبين لك قريباً أنه ليس فى ذلك كله دليل على ما ذهب إليه الكاتب ؛ ولندع الكاتب أولًا يدلى بحجته فى هذا المقام .

قال الكاتب :

قال الحافظ ابن حَجَر فى كتابه القيّم فتح البارى - تعليقاً على أحاديث عُمْر الأمم ما نصه :

---

(١) انظر فتح البارى ج ٤ كتاب الإجارة ص ٤٤٦ .

(٢) الكتاب ص ٤٧ .

(واستُدِلّ به - أى الحديث المذكور - على أن بقاء هذه الأمة « أمة الإسلام » يزيد على الألف ؛ لأنه يقتضى أن مدة اليهود نظير مدتى النصارى والمسلمين ، وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود إلى بعثة النبى ﷺ كانت أكثر من ألفى سنة ، ومدة النصارى من ذلك ستمائة) [1] ا هـ .

وقال أيضاً : (وتضمّن الحديث الإشارة إلى قصر المدة التي بقيت من الدنيا) [2] .

ومن الإجمال إلى تفصيل أكثر لكلام ابن حجر السابق نقول : إن كلامه قد تضمن جملاً :

١ - إن مدة عُمْر اليهود نظير (تساوى) مدتى عُمْر النصارى والمسلمين مجتمعة . أى أن مدة عُمْر اليهود = مدة عُمْر المسلمين + مدة عُمْر النصارى .

٢ - إن مدة عُمْر النصارى هى ستمائة سنة وقد جاء بذلك أثر صحيح رواه البخارى فى صحيحه عن سلمان الفارسى رضى الله عنه قال : « فترة ما بين عيسى ومحمد ﷺ ستُمائة سنة » [3] .

ثم يقول الكاتب : ومما سبق يمكننا أن نقول :

مدة عُمْر المسلمين = مدة عُمْر اليهود مطروحاً منه مدة عُمْر النصارى وحيث إن مدة عُمْر اليهود تزيد على ألفى سنة ، ومدة عُمْر النصارى هى ستمائة سنة إذن بالطرح الجبرى يكون :

عُمْر أمة الإسلام = ٢٠٠٠ - ٦٠٠ = ١٤٠٠ سنة تزيد قليلاً .

كم تكون هذه الزيادة ؟

يقول الإمام السيوطى فى رسالته المسماة : (الكشف) فى بيان

---

(١) فتح البارى ج ٤ كتاب الإجارة ص ٤٤٩ .
(٢) فتح البارى ج ٤ كتاب الإجارة ص ٤٤٨ .
(٣) صحيح البخارى كتاب مناقب الأنصار .

خروج المهدى يقول - رحمه الله - ما نصه : (الذى دلت عليه الآثار أن مدة هذه الأمة تزيد على الألف ولا تبلغ الزيادةُ خَمسمَائة أصلاً)[1] .

مضى من هذا القليل ثلاثون عاماً فنحن الآن فى عام ١٤١٧ هـ نضيف إليها ثلاث عشرة سنة قبل بدء التقويم الهجرى وهى ما بين بعثة النبى ﷺ إلى هجرته .

فنحن الآن فى سنة ١٤١٧ من الهجرة ولكننا فى سنة ١٤٣٠ من البعثة .

فنحن إذن - بناء على ما قدمنا من حسابات مستندين إلى كلام أئمتنا الأعلام المعتمِد على ما صح من الآثار - نعيش والعالم فى حقبة ما قبل النهاية .

فى مرحلة الاستعداد للفتن والملاحم الأخيرة التى تسبق ظهور العلامات الكبرى .

وأما فى **الفصل الرابع** : فقد أورد الكاتب أراجيف أهل الكتاب التى أوجفت قلبه وأخذت به وجعلته يتأول النصوص النبوية الصحيحة لتوافق أبناء القردة والخنازير .

ونحن لسنا بحاجة للرد على أهل الكتاب فيما أورده من كلامهم ، فنحن متفقون - وهو معنا - على ألا نصدقهم ولا نكذبهم فيما هو منقول عنهم ، مما يروونه عن الله ورسوله .

أما إذا كان الكلام من أراجيف نيكسون وروبرتسون ، وبيلى جراهام وهال لندس ، وجيرى فولويل ، والقمص مينا جرجس ، والأنبا ديستورس ... إلخ ممن ذكرهم الكاتب فى هذا الفصل من الكتاب عليهم جميعاً من الله ما يستحقون .

إذا كان النقل عن هؤلاء فقد اتسع الخرق على الراقع ، ولا يلومن أحد علينا أن نضرب بكلامهم عرض الحائط .

---

(١) رسالة (الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف) ص ٢٠٦ .

الجواب عما ذكره الكاتب
فى عُمْر أمّـة الإسلام

الوجه الأول فى بطلان حساب الكاتب لعُمْر أمّة الإسلام :

واضح مما سقناه أن الكاتب يستدل بالحديثين السابقين على مدة بقاء أمة الإسلام حيث يقول فى الفصل الثانى : يخبرنا النبى ﷺ فى هذين الحديثين .. عن مدة بقاء أمة الإسلام ... إلخ .

ونحن نقول : إن النبى ﷺ لم يخبرنا فى هذين الحديثين بمدة بقاء الأمة الإسلامية ، وإنما هو يضرب مثلاً لذلك وتشبيها لعُمْر الأمة وليس تحديداً له ، ولا إخبارًا عنه ، ولذا قال الإمام ابن رجب الحنبلى فى شرحه لهذا الحديث : « وهذا الحديث إنما ساقه النبى ﷺ مساق ضرب الأمثال ، والأمثال مظنة التوسع »[1] ، وقال إمام الحرمين : « إن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التى تأتى لضرب الأمثال »[2] ، فقوله ﷺ : « إنما بقاؤكم .. كما بين ... إلخ » يفيد التمثيل والتشبيه لا الحقيقة ، وذلك لأن الكاف للتشبيه ، وذلك كقولك : « زيد كالأسد » فليس معنى ذلك أنه كالأسد حقيقة ولكنه يشبه الأسد والمشابهة ، لا تقتضى المساواة بين المشبه والمشبه به كما هو معلوم .

---

(١) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن رجب الحنبلى ص ٣٤١ فى شرح الحديث (٥٥٧) .

(٢) فتح البارى للحافظ ابن حجر ٤٨/٢ طبعة الريان شرح حديث ٥٥٧ .

وقال الحافظ ابن حجر في شرح الحديث : « لا يلزم من التمثيل والتشبيه التشويه من كل جهة »[1] .

ومعنى ذلك أن تشبيه النبي ﷺ عُمْر الأمة فيما سلف قبلنا من الأمم أنه كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ، ما هو إلّا تشبيه وتمثيل يراد به المبالغة في اقتراب الساعة ، ولا يراد منه حقيقته ، ومن ثم فليس هذا إخبارًا من النبي ﷺ عن عُمْر أمة الإسلام ، كما ذهب إليه الكاتب .

وشبيه بذلك التشبيه النبوي الكريم ما رواه الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي سعيد أنَّ النَّبيَّ ﷺ صَلَّى بهم صلاةَ العصر يوماً بنهارٍ ، ثُمَّ قامَ خَطيباً فلم يدعْ شيْئاً يكونُ إلى قيام السَّاعة إلا أخبرنَا بِهِ ، فذكرَ الحديثَ بطولِهِ وقال فِي آخره : قالَ : وجعلنا نلتفتُ إلى الشَّمْس هل بقى منها شيء ، فقالَ رسول الله ﷺ : « **ألا إنَّه لم يبقَ من الدنيا فيما مَضَى إلا كما بَقِي من يومكم هذا فيما مضَى منه** » .

وقالَ الترمذيُّ : حديثٌ حسنٌ[2] .

وخرَّجَ الإمامُ أحمدُ من حديث ابْنِ عُمَرَ رضى الله عنهما قَالَ : كُنَّا جلوساً عند النَّبيِّ ﷺ والشَّمْسُ عَلَى قُعَيْقِعَانَ[3] بعدَ العصرِ ، فقالَ : « **مَا أعمارُكم فِي أعمارِ مَنْ مَضَى إلَّا كَمَا بَقى مِنَ النَّهارِ فيما مَضَى منه** »[4] .

ومن حديث ابْنِ عُمَرَ رضى الله عنهما أنَّه كَانَ واقفاً بعرفات ينظرُ إلى الشَّمْسِ حينَ تَدَلَّتْ مِثْلَ التُّرسِ للغروب فبكى وقالَ : ذكرتُ

---

(١) الفتح المبين ٤٨/٢ طبعة الريان .

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٩١) من حديث أبي سعيد الخدري .

(٣) هو : جبل بمكة .

(٤) أحمد (١١٥/٢ - ١١٦) ، والحديث فيه شريك القاضي . انظر أحمد بتحقيق أ / أحمد شاكر .

رسول الله ﷺ وهو واقفٌ بِمَكَانى هذا فَقَالَ : « **أَيُّهَا النَّاسُ لم يبقَ مِنْ دُنْيَاكُمْ فيما مَضَى إلا كَما بَقِىَ من يومِكُم هذا فيما مَضَى منه** »[(١)] .

وهذه الأحاديث وإن كان فى بعضها ضعف ولبعضها شواهد تقويه ، فإننا نقول : إنها ليست من الحقيقة فى شىء إذ إن عُمْر الدنيا مما استأثر الله تعالى بعلمه ، ونفاه رسول الله ﷺ عن نفسه حيث أجاب جبريل عليه السلام حينما سأله عن الساعة : « ما المسئول عنها بأعلم من السائل »[(٢)] .

فهذه الأحاديث واردة إذًا على سبيل التشبيه والمبالغة فى التقريب للساعة منه ﷺ بغير تحديد لوقتها .

وقد ذكر الإمام ابن رجب فى شرحه للحديث الذى استدل به الكاتب على عُمْر أمّة الإسلام وهو حديث : « إنما بقاؤكم ... إلخ » ذكر تلك الأحاديث الأخرى التى أوردناها ، ثم فنّد أقوال الذين ذهبوا إلى الاستناد إليها فى تحديد عُمْر الأمة ثم قال بعد ذلك :

« وأَخْذُ بقاء ما بقى من الدنيا على التَّحديدِ من هذه النصوص لا يصح ؛ فإنَّ الله استأثرَ بعلمِ السَّاعةِ ، ولم يُطْلِعْ عليه أحدًا مِنْ خَلْقِهِ ، وهو مِنْ مفاتيحِ الغيبِ الخمسِ التى لا يعلمُهَا إلا الله ، ولهذا قَالَ النَّبىُّ ﷺ (٤٧/ م) : « **ما المسئولُ عنها بأعلمَ من السَّائلِ** » ، وإنَّما خَرَجَ هذا من النَّبىِّ ﷺ على وَجْهِ التقريبِ للسَّاعةِ بغير تحديدِ لوقتها »[(٣)] .

ومن ثم فالقول الصحيح أن هذه الأحاديث كلها إنما هى واردة على سبيل التشبيه والمبالغة ؛ لأنه لا يقال : « وجعلنا نلتفت إلى الشمس هل بقى منها شىء » إلا والوقت الباقى على الغروب لا يزيد عن دقيقة أو دقيقتين ، فإن زاد فلا يجاوز الخمسة دقائق .

---

(١) مسند أحمد (١٣٣/٢) .

(٢) أخرجه مسلم (٨) ، وأبو داود (٤٦٩٥) من حديث عمر (رضى الله عنه) .

(٣) فتح البارى لابن رجب الحنبلى (ح/٥٥٧) ص ٣٣٨ .

فلو افترضنا أنه قد بقى خمس دقائق مثلاً وقتها على غروب الشمس فمعنى ذلك أنه قد بقى جزء من ١٤٤ جزءًا من عُمْر الدنيا .

وذلك لأن اليوم فيه ١٤٤٠ دقيقة ، ٦٠ ق × ٢٤ ساعة = ١٤٤٠ دقيقة .

فإذا افترضنا أن النهار من ذلك النصف فإنه يساوى ٧٢٠ دقيقة .

فإذا قسمنا ذلك على خمس دقائق : ٧٢٠ ÷ ٥ = ١٤٤

وهى نسبة ما بقى من الدنيا إلى ما مضى منها .

وإذا كان هذا الجزء الباقى من الدنيا قد قدر بـ ١٤٠٠ سنة تزيد قليلاً على حساب صاحب كتاب عُمْر أمّة الإسلام .

فلو قلنا إنه ١٤٥٠ سنة مثلاً ، فمعنى ذلك أن :

عُمْر الدنيا = ١٤٤ جزءًا × ١٤٥٠ = ٢٠٨٨٠٠ سنة .

وهذا الكلام لم يقل به أحد أبداً من أهل العلم ؛ فمعنى ذلك أن هذه الأحاديث واردة إذًا على سبيل التشبيه والمبالغة .

وقد يقول قائل : وما يدريك أنه قد بقى على الغروب وقتها خمس دقائق فلعله قد بقى عشر أو أكثر من ذلك .

فأقول : لو سلمنا لك بذلك فلا يزال الحاصل لعُمْر الدنيا كبيراً أكبر بكثير مما قال به جميع أهل العلم حتى لو قلنا إنه كان قد بقى على الغروب وقتها ساعة كاملة ، وهذا بعيد جدًّا لأنه لا يقال : « وجعلنا نلتفت إلى الشمس هل بقى منها شيء » وقد بقى ساعة بأكملها ، فإن سلمنا بذلك وقلنا : إنه كان قد بقى ساعة كاملة على الغروب وقال النبى ﷺ كلمته تلك ، فيكون حاصل عُمْر الدنيا بذلك هو ١٧٤٠٠ عاماً .

وذلك لأن الجزء الباقى لما كان خمس دقائق كانت نسبته ١ : ١٤٤ من النهار ، فإذا ضاعفنا الجزء الباقى فجعلناه ٦٠ دقيقة ، فمعنى ذلك أن نسبته للنهار = ١ : ١٢ .

فإذا كان الجزء الباقى من الدنيا قد قدره صاحب كتاب عُمْر أمّة الإسلام بـ ١٤٥٠ عاماً تقريباً ، فمعنى ذلك أن عُمْر الدنيا يساوى حاصل ضرب الرقم المذكور ١٤٥٠ × ١٢ = ١٧٤٠٠ عاماً .

وهذا أيضاً لم يقل به أحد من أهل العلم .

ومن ثم يلزم من ذلك أن الراجح هو أن تلك الأحاديث قد خرجت مخرج التشبيه .

ولذلك فإن الحافظ ابن حجر قد أورد هذه الأحاديث السابقة وكذلك حديث ابن عمر فى الصحيحين مرفوعاً : « ما أجلكم فى أجل من كان قبلكم إلا من صلاة العصر إلى مغرب الشمس » ، ثم قال : « وحديث ابن عمر رضى الله عنهما صحيح متفق عليه ، فالصواب الاعتماد عليه - يعنى دون الاعتماد على الأحاديث الأخرى المذكورة ؛ لأنه أصح منها - ثم قال فى حديث ابن عمر رضى الله عنهما : « وله محملان : **أحدهما** : أن المراد بالتشبيه التقريب ، ولا يراد حقيقة المقدار ، **والثانى** : أن يحمل على ظاهره ، فيقدم حديث ابن عمر لصحته ، ويكون فيه دلالة على أن مدة هذه الأمّة قدر خمس النهار تقريباً »[١] .

ومن ثم فهذه الأحاديث كلها محتملة أنها لا يراد بها حقيقة المقدار، وأن التشبيه فيها لمجرد التقريب ، وهذا ينطبق على الأحاديث التى احتج بها الكاتب رغم صحتها .

---

(١) فتح البارى (٣٥٨/١١) كتاب الرقاق شرح حديث ٦٥٠٥ .

والعجب أن الكاتب مقرّ بذلك ، ومعترف بأن الحافظ ابن حجر قد ذكر أن هذه الأحاديث تحتمل أن تكون لمجرد التقريب فقط ولا يستفاد منها التحديد ، وقد ذكر ذلك فى مقدمة كتابه (١) ومع ذلك فهو يحتج بهذه الأحاديث على سبيل القطع ، ويحتج بما نقله الحافظ ابن حجر من أنها قد استدل بها على تحديد عُمْر الأمّة على سبيل الاحتمال .

والكاتب يعلم (أو هكذا نفترض أنه يعلم) أن الحديث إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ؛ لأن الحديث إذا كان محتملاً لأمرين مختلفين فلا يجوز أن تحتج به على أحد الأمرين دون الآخر ، لأن خصمك يمكنه أن يحتج بالحديث على الاحتمال المخالف لاحتمالك ، فلابد من الترجيح من خارج الحديث ، فيسقط الاستدلال به لكلا الطرفين .

ومع ذلك فإن الكاتب فى هذه اللجة العظيمة مثل الغريق الذى يتمسك بقشة فى محاولة يائسة منه للنجاة ، فهو يورد فى مقدمة كتابه كلام من احتج عليه بأن الحافظ شرح الحديث على أنه للتقريب والتشبيه وليس للحساب فيقول :

« لا ندرى ما تقول ! والحافظ ابن حجر قال فى شرحه على الحديث : (وله محملان : **أحدهما** : أن المراد بالتشبيه التقريب ولا يراد به حقيقة المقدار . **والثانى** : أن يحمل على ظاهره - أى الحساب - فيقدم حديث ابن عمر رضى الله عنهما - أى حديث إنما بقاؤكم .. - لصحته ويكون فيه دلالة على أن مدة هذه الأمة قدر خمس النهار تقريباً) اهـ الكلام بنصه . انظر فتح البارى ج ١١ كتاب الرقاق ص ٣٥١ » .

ونحن نقول للكاتب كيف تنقل بنفسك عن الحافظ أن الحديث

---

(١) انظر مقدمة الطبعة الرابعة ص ٨ .

له محملان ، ثم تحتج به على أحدهما دون الآخر ؟!

والعجيب كذلك أن الكاتب يقول فى شرح الحديث :

« يخبرنا النبى ﷺ فى هذين الحديثين بطريقة ضرب الأمثال للتقريب والتبيين عن مدة بقاء أمّة الإسلام »[1] .

فنقول له : إن ذلك منك جد عجيب ! كيف تقرر أن الحديث مسوق لضرب الأمثال للتقريب .. ثم تحتج به على تحديدك عُمْر الأمّة بأنها لن تجاوز سنة ١٥٠٠ من الهجرة ، حسبما دلست علينا فيما نقلته من كلام السيوطى ، وسوف يتبين القارئ بعد ، كيف دلّس الكاتب كلام السيوطى فى هذا الموضع ولوى عنقه ليحتج به - خطأ - على ما أراد .

(١) الكتاب ص ٤٦ .

الوجه الثانى فى بطلان الحساب المذكور

ذكر الكاتب أن معنى الحديث أن النبى ﷺ يخبرنا عن « مدّة بقاء أمة الإسلام فى هذه الحياة الدنيا بالنسبة للأمم قبلها من اليهود والنصارى »[1] .

ونحن نقول : إن هذا وإن كان قد قال به بعض أهل العلم فإنه مخالف لظاهر الأحاديث وحقيقتها ؛ وذلك لوجوه :

الوجه الأول : لفظ الحديث ؛ فإن رسول الله ﷺ يقول : « **إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ، أعطى أهل التوراة التوراة** .. الحديث »[2] .

فلفظ الحديث عام لجميع الأمم قبلنا ، وذكر النبى ﷺ لأهل التوراة ، وأهل الإنجيل فى الحديث من باب ذكر الخاص بعد العام ، وذلك لأنهما أكثر الأمم تبعاً ، فهم أعظم الأمم خلا أمة محمد ﷺ .

وقد ورد الحديث فى البخارى بألفاظ أخر منها :

« **إنما أجلكم فى أجل من خلا من الأمم ، كما بين صلاة العصر ومغرب الشمس ، ومثلكم ومثل اليهود والنصارى كمثل رجل استعمل عمالاً** ... إلخ الحديث »[3] .

الوجه الثانى : نلاحظ فى هذين الحديثين أن النبى ﷺ فرق بين

---

(1) الكتاب ص ٤٦ .

(2) البخارى (ح/٧٤٦٧ - ٧٥٣٣) .

(3) البخارى (ح/ ٣٤٥٩ ، ٥٠٢١) .

الأجل والمثل ، فالأجل النسبة فيه بين هذه الأمة ومن سلف من جميع الأمم .

أما المثل فهو مضروب لفضل الله تعالى على هذه الأمّة فى كثرة الجزاء مع قلّة العمل مقارناً بالأمتين العظيمتين وهما اليهود والنصارى فقط .

فالنسبة فى الأجل إلى جميع الأمم السابقة ، أما فى الجزاء فالنسبة بين هذه الأمة واليهود والنصارى خاصة .

الوجه الثالث : روى البخاريُّ أيضاً فى صحيحه عن أبى موسى رضى الله عنه عن النبى ﷺ : « مَثلُ المسلمين واليهودِ والنصارى كمثلِ رجلٍ استأجر قوماً يعملون له عملًا إلى الليل فعملوا إلى نصف النهار ، فقالوا : لَا حاجة لنا إلى أجرك ، فاستأجَر آخرين فقال : أكملوا بقيّة يومكم ولكم الذى شَرَطْتُ ، فعملوا حتى إذا كان حين صلاةِ العصرِ قالوا : لك ما عملنا ، فاستأجر قوماً فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمسُ واستكملوا أجرَ الفريقين »[١] .

وهذا الحديث ليس فيه ذكر الأجل أصلاً مما يؤكد صحة ما ذكرنا ، وهو أن ذكر اليهود والنصارى إنما هو فى المقارنة فى الجزاء والعمل وليس فى الأجل .

الوجه الرابع : أن الحافظ ذكر فى شرح الحديث ، أن حديث « وأن مثلكم ومثل اليهود والنصارى ... إلخ » يشعر بأنهما قضيتان[٢] .

---

(١) رواه البخارى فى عدة مواضع من صحيحه أيضاً : كتاب مواقيت الصلاة ج ٢ ، ص ٣٨ ، وكتاب الإجارة ج ٤ ، ص ٤٤٧ ، ومن العجيب ورود نص فى إنجيل متى – سنورده فى الفصل الرابع – مطابق تماماً لحديثى البخارى .

(٢) الفتح (٢/٤٧) شرح حديث ٥٥٧ .

الوجه الخامس : أن الأحاديث التى جاء فيها أن النبى ﷺ قال عند غروب الشمس « ما أعماركم فى أعمار من مضى إلا كما بقى من النهار فيما مضى منه »[1] فتكون نسبة عمر الأمّة إلى باقى الأمم كنسبة ما بقى ساعة الغروب إلى باقى النهار.

هذه الأحاديث لا تعارض ما ذكرناه هنا للآتى :

١ - أن هذه الأحاديث لا تخلو من ضعف فهى لا تعارض ما ثبت فى الصحيح ، كما ذهب إليه الحافظ ابن حجر[2] .

٢ - أن هذه الأحاديث على فرض صحتها فإنه لا يجوز حملها على الحقيقة لأنها تقتضى أن يكون عُمْر الدنيا مئات الآلاف من السنين ، وبالتالى يكون عُمْر أمّة الإسلام آلافاً عديدة ، وهذا لا دليل عليه ، فصح أنها مسوقة للتشبيه والتقريب .

٣ - هذه الأحاديث تحتمل أن النبى ﷺ قال ذلك قبل الغروب بوقت كبير يعنى بعد العصر بوقت يسير ، فتكون المبالغة من الصحابة فى قولهم (كادت الشمس أن تغرب) فتكون بذلك موافقة لحديث : « إنمابقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس » .

وبهذا نتبين أن الراجح أن قول النبى ﷺ : « إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم ... » شامل لجميع الأمم قبلنا وليس مقصورًا على اليهود والنصارى فقط كما ذهب إليه الكاتب .

وقد يقول قائل : وما فائدة ذلك ؟

فنقول : معنى ذلك أن قول النبى ﷺ « إن اليهود عملوا حتى إذا

---

(١) رواه أحمد (٢/١١٥ - ١١٦) ، والحديث فيه شريك القاضى ، وقد سبق الكلام عليه ، وعلى الأحاديث التى جاءت على منواله .

(٢) الفتح ، كتاب الرقاق (١١/٣٥٨) .

انتصف النهار عجزوا ... » ليس معناه أن اليهود عملوا من أول النهار ، بل قد عمل قبلهم أمم أخرى سابقة لليهود يقدر عُمْرهم بآلاف السنين ، وبالتالى تكون نسبة عُمْر هذه الأمّة إلى من سبقها من الأمم تساوى عددًا كبيرًا من السنين يزيد بكثير على القدر الذى حدده الكاتب بناء على مقارنة الأمة بمن سبقها من اليهود والنصارى فقط .

الوجه السادس : يؤيد ما ذكرنا ما أورده الكاتب نفسه من روايات الإنجيل ، والتى ليس من منهجنا أن نستدل بها ، ولكن أردنا أن نبين للكاتب أن ما أورده من كلام اليهود والنصارى كان حجة عليه لا له ، وهذا ما ذكره الكاتب فى الفصل الرابع من كتابه حيث قال :

وإليكم بعض أقوال أهل الكتاب فى قرب النهاية :

١ - جاء فى (إنجيل متى) / ١/٢٠ - ١٦ ص ٣١ ما نصه :

(مثل العمال فى الكَرْم)

(فإن ملكوت السموات يشبه بإنسان رب بيت خرج فى الصباح الباكر ليستأجر عمالًا لكَرْمه ، واتفق مع العمال على أن يدفع لكل منهم دينارًا فى اليوم ، وأرسلهم إلى كرمه ، ثم خرج نحو الساعة التاسعة صباحاً ، فلقى فى ساحة المدينة عمالًا آخرين بلا عمل ، فقال لهم : اذهبوا أنتم أيضاً واعملوا فى كرمى فأعطيكم ما يحق لكم ، فذهبوا ، ثم خرج إلى الساحة أيضاً نحو الساعة الثانية عشرة ظهراً ، ثم نحو الثالثة بعد الظهر ، أرسل مزيدًا من العمال إلى كرمه ، ونحو الساعة الخامسة بعد الظهر ، خرج أيضاً فلقى عمالاً آخرين فقال : اذهبوا أنتم أيضاً إلى كرمى ، وعندما حل المساء ، قال رب الكرم لوكيله : ادع العمال وادفع الأجرة مبتدئاً بالآخرين ومنتهياً إلى الأولين ، فجاء الذين عملوا من الساعة الخامسة وأخذ كل منهم دينارًا ، فلما جاء الأولون ظنوا أنهم سيأخذون أكثر ، ولكن كل واحد منهم نال دينارًا واحداً ، وفيما هم يقبضون الدينار

تذمّروا على ربّ البيت قائلين : هؤلاء الآخرون عملوا ساعة واحدة فقط ، وأنت قد ساويتهم بنا نحن الذين عملنا طوال النهار تحت حر الشمس ! فأجاب واحدًا منهم : يا صاحبى ، أنا ظلمتك ؟! ألم تتفق معى على دينار ؟ خذ ما هو لك وامضِ فى سبيلك ، فأنا أريد أن أعطى هذا الأخير مثلك . أما يحق لى أن أتصرف بمالى كما أريد ؟ أم عينك شريرة لأننى أنا صالح ؟ فهكذا يصير الآخرون أولين والأولون آخرين)[1] .

فانظر كيف جاء فى هذا النقل :

أن ثمة عمالًا عملوا فى الصباح الباكر أى منذ الفجر .

وأن ثمة عمالاً عملوا الساعة التاسعة صباحاً .

وأن ثمة عمالاً عملوا فى الساعة الثانية عشرة ظهرًا .

وأن ثمة عمالاً عملوا فى الساعة الثالثة بعد الظهر .

وأن ثمة عمالًا عملوا فى الساعة الخامسة بعد الظهر .

حيث نلاحظ هنا أن الإنجيل قد ذكر خمس طوائف وليست ثلاثة فقط .

فمعنى ذلك إذا صح هذا النص الإنجيلى أن الحديث شامل للأمم السابقة ، وليس لليهود والنصارى فقط ، وأن ثمة أمماً قد عملوا قبل اليهود من أول النهار هذا إذا سلمنا أن هذا الحديث الإنجيلى صحيح وموافق للحديث النبوى الصحيح .

وعلى كل فإننا لا نحتج بشيء من كلام اليهود والنصارى على شيء من مسائل العلم ، ولكننا نستأنس به فقط على افتراض صحته لما ذكرنا من الأدلة الصحيحة من قبل على أن المراد هو بيان نسبة هذه الأمة إلى

---

(١) مصداقاً لقول رسول الله ﷺ : « فنحن الآخرون السابقون يوم القيامة » . رواه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة وحذيفة رضى الله عنهما .

ما سبقها من جميع الأمم وليس إلى اليهود والنصارى فقط .

فإذا صححنا ذلك وقلنا إن المقصود هو بيان نسبة عُمْر الأمة إلى جميع الأمم السالفة ، وجرينا على طريقة الكاتب فى حساب عُمْر أمّة الإسلام من تلك الأحاديث وإن كنا لا نقول بذلك ، ولكننا نورد ذلك على سبيل مجاراة الكاتب فى طريقته لبيان فسادها .

فنقول : قد ذكروا أن من آدم إلى مولد المسيح ٥٠٠٠ سنة [1] والفترة بين موسى عليه السلام والنبى ﷺ أكثر من ٢٠٠٠ سنة ، فقد ذكر غير واحد من أهل التاريخ أن بين آدم ونوح ألف سنة ، وبين نوح وإبراهيم ألف سنة ، وبين إبراهيم وموسى ألف سنة ، فإذا صح ذلك ، وكان اليهود قد عملوا إلى نصف النهار عند ظهور المسيح حيث مضى ٥٠٠٠ سنة كان عُمْر أمة الإسلام مضافاً إليه عُمْر النصارى مساوياً ٥٠٠٠ سنة ، فإذا طرحنا من ذلك ٦٠٠ سنة عُمْر النصارى ، كان عُمْر أمّة الإسلام ٤٤٠٠ سنة مضى منها ١٤٠٠ ، فيكون الباقى حوالى ٣٠٠٠ سنة تقريباً .

هذا إذا اعتمدنا فكرة حساب عُمْر الأمم من هذه الأحاديث التى خرجت مخرج الأمثال ، وإن كنا لا نقول به كما ذكرنا ، وإنما ذكرناه فقط لنبين للناس أن ما ذكر من الحساب المزعوم فى القلة يحتمل ضده فى الكثرة ، وإن كنا لا نقول به ولا نستبعده كذلك .

(١) انظر فتح البارى لابن رجب الحنبلى شرح حديث ٥٥٧ ص ٣٣٩ ، وانظر فتح البارى لابن حجر (٤/٥٢٥) طبعة الريان ، وهذا المذكور معلوم من التاريخ بالضرورة لأن نوحاً عليه السلام وحده لبث فى قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً ، ولا يدرى ما عمره ، ولا عمر الأنبياء السابقين عليه واللاحقين له .

الوجه الثالث فى بطلان الحساب المذكور

نقول إن الحديث الذى استدل به الكاتب بهذه الرواية وغيرها قد يحتمل تأويلاً آخر ، فقد يكون المراد أن نسبة أجل هذه الأمة إلى آجال ما مضى كما بين العصر إلى المغرب من النهار ، فقد كانت الأمم السابقة تعيش عمرًا طويلًا يقدر بالمئات ، فقد أخبر تعالى عن نوح عليه السلام أنه ظل يدعو قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً ، قال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً ...** ﴾[1] وقد روى فى تفسير سورة القدر ﴿ **لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ** ﴾ أن رجلاً من بنى إسرائيل حمل السلاح فى سبيل الله ألف شهر أى ظل يجاهد فى سبيل الله ثمانين عاماً ، فهذا يدل على أن عمره كان أكثر من ذلك .

أما أعمار أمّة محمد ﷺ فقد أخبر ﷺ أن أعمار أمّته بين الستين والسبعين ، فقال ﷺ : « **أعمار أمتى بين الستين والسبعين** »[2] ، ولذا يحتمل أن يكون المراد أن نسبة أعمار هذه الأمة إلى أعمار الأمم السابقة كاليهود والنصارى وغيرهم من السابقين كنسبة الوقت من العصر إلى غروب الشمس فى مقابل سائر النهار ، فإذا قدر الوقت من العصر إلى المغرب بحوالى ثلاث ساعات تقريباً فإنه يساوى ربع النهار تقريباً على تقدير أن النهار اثنا عشر ساعة ، فيكون معنى الحديث على ذلك أن نسبة عُمْر الأفراد فى هذه الأمّة إلى الأمم السابقة هى الربع تقريباً ، وهذا أكثر

---

(١) سورة العنكبوت الآية : ١٤ .

(٢) أخرجه الترمذى (٣٥٥٠) ، وابن ماجه (٤٢٣٦) صححه الشيخ الألبانى فى صحيح الجامع .

مناسبة للحديث ؛ لأن مقصود الحديث هو بيان فضل الله على أمة محمد ﷺ ، فالواحد منهم يعيش أقل من الأمم السابقة ويعمل أقل ، ومع ذلك يؤجر أجرًا مضاعفاً ، وهذا المعنى لا يظهر إذا قلنا إن الأمّة فى مجموعها عمرها أقصر من عُمْر الأمم السابقة ، ومع ذلك تؤجر أكثر ، وذلك لأن كل واحد لا يُسأل عن عمل غيره بل يسأل عن عمله وحده ، فالمنة تكون أعظم إذا كان عمله هو أقل وأجره أعظم ، والله تعالى أعلم(١) .

الوجه الرابع لإبطال الحساب المذكور

أقول : إذا سلمنا لأخينا الكاتب أن المراد من الحديث بيان نسبة عُمْر أمّة الإسلام إلى عُمْر اليهود والنصارى فنقول :

لقد ذكر الحديث أن اليهود قد عملوا إلى نصف النهار إلى الظهر ، وأن النصارى قد عملوا من الظهر إلى العصر ، وأن المسلمين قد عملوا من العصر إلى المغرب .

فأقول : إذا كان هذا المذكور قد أريد به بيان مدّة عمر كل أمة من هذه الأمم ، فمعنى ذلك : أن عُمْر أمّة الإسلام مساوٍ لعُمْر النصارى ، إن لم تكن أقل منها ، وذلك لأن الفترة من العصر إلى المغرب قد تكون مساوية للفترة من الظهر إلى العصر فى بعض فصول السنة كالصيف ، وقد تكون أقل منها كما فى الشتاء ، ومعنى ذلك أن عُمْر أمّة الإسلام مساوٍ لعُمْر النصارى أو أقل أى يساوى ٦٠٠ سنة أو أقل ، وهذا باطل بلا شك يبطله الواقع ، حيث عاشت أمّة الإسلام إلى الآن أكثر من ١٤٠٠ سنة .

إذًا فالحديث لا يراد به تحديد المدّة أصلاً .

ومن ثم بطل استدلال الكاتب به .

---

(١) هذا الذى ذكرته إنما أوردته على سبيل الاحتمال ولفتنى إليه بعض طلبة العلم ، وهو مقرر عند السلف ولكن فى غير هذا الحديث .

الوجه الخامس فى بيان فساد الحساب المذكور

عرضنا فيما سبق لكلام الكاتب فى حساب عُمْر الأمّة ، ولنا عليه ملاحظات تمثل وجوهاً جديدة فى بطلان الحساب المذكور وهى :

الوجه الخامس

فى بطلان اعتماد الكاتب على ما نقله عن الحافظ ابن حجر

احتج الكاتب لما ذكره فى مسألة الحساب بما نقله عن الحافظ ابن حجر فى شرح الحديث ، وقد سبق نقل ذلك عنه ، ونلاحظ هنا على هذا النقل الذى اعتمد عليه الكاتب عدّة ملاحظات هى :

أولاً : أن هذا الاستدلال ليس استدلال الحافظ ابن حجر ، ولكنه ذكره بالبناء للمجهول حيث قال : « واستُدل به – أى الحديث المذكور – على كذا وكذا ... » وهذا يدل على أن هذا ليس استدلالًا للحافظ ابن حجر من الحديث ، خلافاً لما أوهمنا الكاتب مرارًا أن القائل بهذا الحساب هو الحافظ ابن حجر ، حيث قال فى مقدمة الطبعة الرابعة « فالسابق إلى الكلام فى مسألة حساب عُمْر الأمّة أئمة أعلام ، ذكرت أقوال بعضهم كابن حجر ... » [1] .

ويقول أيضاً فى الفصل الثالث حساب عُمْر الأمم :

« ومن الإجمال إلى تفصيل أكثر لكلام ابن حجر السابق نقول : إن كلامه قد تضمن جملًا ... » [2] .

---

(١) الطبعة الرابعة ص ١٠ .　　(٢) الطبعة الرابعة ص ٤٨ .

وفى هذا كله تدليس وإيهام أن الكلام السابق كلام الحافظ ابن حجر وهو ليس كذلك كما هو واضح للقارئ .

الملاحظة الثانية : هذا الكلام الذى نقله الحافظ ابن حجر لم يؤيده ولم يقوّه حتى يُنسب إليه ، بل ذكره فى جملة الاستدلالات التى استُدل بالحديث عليها ، ولا يلزم من ذكره لهذه الاستدلالات أنه يقول بها .

الملاحظة الثالثة : على العكس من ذلك قد ورد من كلام الحافظ ابن حجر ما يفيد خلاف الاستدلال المذكور فى حساب عُمْر الأمم ، فقد ذهب إلى أن هذه الأحاديث تحتمل أن يكون التشبيه فيها للتقريب ونحوه وليس لتحديد عُمْر الأمم [1] .

الملاحظة الرابعة : أن صاحب هذا الاستدلال مجهول ، وهذا يدل على أن القائل به ليس من الأئمة الأعلام - كما قال صاحبنا - وإلا لذكره الحافظ ، ونسب قوله إليه ، ولم يُجَهِّله بالبناء للمجهول فى قوله : (واستُدِلّ) .

(١) انظر كلام الحافظ فى « الفتح » (٣٥٨/١١ - ٣٥٩) ، وقد سبق إيراد ذلك .

الوجه السادس فى بيان فساد الحساب المذكور

وبيان تلاعب الكاتب به واضطرابه فيه

بين طبعات الكتاب

بنى الكاتب كتابه فى الطبعة الأولى منه على هذا الاستدلال الذى لا يعلم قائله ، والذى ذكره الحافظ ابن حجر بالبناء للمجهول إشارة إلى أن القائل به واحد من المغمورين ، وليس من الأعلام المشهورين من أهل العلم .

ولنا ملاحظة مهمة على هذا الاستدلال الذى ذكره الحافظ عن هذا المجهول ، قال الحافظ :

(واستدل به - أى الحديث المذكور - على أن بقاء هذه الأمة (أمة الإسلام) يزيد على الألف لأنه يقتضى أن مدة اليهود نظير مدتى النصارى والمسلمين ، وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود إلى بعثة النبى ﷺ كانت أكثر من ألفى سنة ، ومدة النصارى من ذلك ستمائة)[1] ا هـ .

ومعنى هذا الكلام أن القائل به قد اعتبر أن عُمْر اليهود لا ينتهى ببعثة عيسى عليه السلام باعتباره رسولًا إلى بنى إسرائيل ، وبالتالى فإن عُمْر اليهود يمتد إلى بعثة النبى ﷺ فيكون عُمْر اليهود أكثر من ألفى عام .

وبناء على ذلك فإن قوله : « مدة اليهود نظير مدتى النصارى والمسلمين » يقتضى أن عُمْر النصارى والمسلمين معاً يساوى ألفى عام ٢٠٠٠ سنة .

---

(١) فتح البارى ج ٤ ، كتاب الإجارة ص ٤٤٨ .

فإذا طرحنا منها عُمْر النصارى وهو ستمائة سنة ٦٠٠ فيكون عمر أمّة الإسلام = ٢٠٠٠ - ٦٠٠ = ١٤٠٠ تزيد قليلاً كما انتهى إليه الكاتب فى الطبعة الأولى من الكتاب .

وهذا هو كلام الكاتب فى الطبعة الأولى حيث يقول :

ومما سبق يمكننا أن نقول :

مدة عُمْر المسلمين = مدة عُمْر اليهود مطروحاً منه مدة عُمْر النصارى وحيث أن مدة عُمْر اليهود تزيد على ألفى سنة ، ومدة عُمْر النصارى هى ستمائة سنة إذن بالطرح الجبرى يكون :

عُمْر أمة الإسلام = ٢٠٠٠ - ٦٠٠ = ١٤٠٠ سنة تزيد قليلاً[(١)] .

ومعنى ذلك أن الكاتب قد وافق صاحب الاستدلال المجهول فى اعتبار أن عُمْر اليهود يزيد على ألفى عام يعنى إلى بعثة محمد ﷺ ، وليس إلى بعثة عيسى عليه السلام ، لأنه لو كان يرى أن عُمْر أمّة اليهود ينتهى ببعثة عيسى عليه السلام ، فمعنى ذلك أن عُمْر اليهود = ١٤٠٠ سنة فقط ؛ لأن مدة عُمْر اليهود إلى بعثة النبى ﷺ ٢٠٠٠ سنة تزيد قليلًا ومدة النصارى تتخلل تلك المدة وهى ٦٠٠ سنة قبل بعثة النبى ﷺ .

فيكون عمر اليهود يساوى ٢٠٠٠ - ٦٠٠ = ١٤٠٠ سنة .

فلو قلنا ذلك ، وسلمنا لصاحب الاستدلال المجهول - الذى ذكره الحافظ ابن حجر وتبعه الكاتب - أن :

عُمْر اليهود = مدّة عُمْر المسلمين + مدّة عُمْر النصارى .

فمعنى ذلك أن عُمْر المسلمين والنصارى معاً = ١٤٠٠ سنة .

---

(١) انظر الطبعة الأولى للكتاب .

فإذا كان عمر النصارى من ذلك ٦٠٠ سنة .

فمعنى ذلك أن عمر المسلمين = ١٤٠٠ - ٦٠٠ = ٨٠٠ سنة فقط وبالطبع فإن الكاتب لا يستطيع أن يحسب المسألة بهذه الطريقة ؛ لأن معنى ذلك أن عُمْر الأمّة يكون قد انتهى من أكثر من ٦٠٠ عام .

لذا فقد اختار الكاتب الطريقة الأولى ، فاعتبر أن عُمْر اليهود يمتد إلى بعثة النبى ﷺ يعنى ٢٠٠٠ سنة ثم طرح منها عُمْر النصارى ٦٠٠ سنة لينتهى إلى أن عُمْر أمّة الإسلام يساوى ١٤٠٠ سنة تزيد قليلاً .

حتى هذه النقطة يمكننا أن نلتمس للكاتب بعض العذر ، فنقول إنه عثر على قول مجهول لعالم مجهول ذكره الحافظ ابن حجر بالبناء للمجهول ، فحاول أن يجد له وجهاً وأن يبنى عليه كتابه ، مع أن هذا القول غير صحيح وليس لأحد من الأعلام ، وقد بينا لك من قبل وجوه بطلانه ، كما أنه مخالف لما قرره الكاتب نفسه فى بداية الباب الثانى حيث قرر أن « عُمْر اليهود هو من بعثة موسى عليه السلام إلى بعثة عيسى عليه السلام »(١) .

ولكننا مع ذلك لازلنا نلتمس العذر للكاتب حتى هذه اللحظة ، حتى فاجأنا الكاتب بما لا نحتمله ، وهى الطامة الكبرى فى كتابه .

(١) الكتاب ص ٤٣ .

الطامة الكبرى !
تلاعب أم خطأ واضطراب ؟

لقد أقنعنا الكاتب فى الطبعة الأولى من كتابه أن عُمْر الأمة ١٤٠٠ عام تزيد قليلًا ، ولن يجاوز هذا القليل مائة عام أخرى .

ولكن لا ندرى ما الذى حدث بعد ذلك فى الطبعات التالية للكتاب ؟

لقد ناظر الكاتب عدد كبير من أهل العلم فيما سمعنا ، وقد حاولوا جميعاً إقناع الكاتب بخطئه ، وطالبوه بالرجوع عن هذا التحديد الذى لا يؤيده الدليل فهو ليس مؤسساً على دليل صحيح من الكتاب أو السنة ، ولا قال به أحد من أهل العلم المعروفين ، وهذا الاستدلال الذى ذكره عن هذا المجهول لم يوافقه عليه أحدٌ أبدًا من أهل العلم قديماً ولا حديثاً ولا سمعنا أن أحدًا قد صححه .

المهم ، أننى فى الحقيقة لا أدرى ما الذى حدث فجعل الكاتب يتلاعب فى الحساب فى الطبعات التالية ، أو على إحسان الظن به : ما الذى جعله يغير طريقته فى الحساب ؟ مع أن الشيء المثير للعجب والدهشة أنه على الرغم من تغيير الكاتب لحسابه وزيادته عليه ٦٠٠ سنة مرة واحدة ليسوى بها حسابه ، فالعجيب أن تخرج النتيجة كسابقتها فى الطبعة الأولى ١٤٠٠ عام فقط تزيد قليلاً ، وكان المتوقع أن يصل عُمْر الأمّة إلى ٢٠٠٠ سنة تزيد قليلاً بعد ما أضاف إليه الكاتب ٦٠٠ سنة مرة واحدة ، ولكن لا أدرى لماذا أصرّ الكاتب على ألا يزيد عُمْر الأمة عن ١٤٠٠ سنة إلا قليلًا .

فمهما زاد الحساب أو قلّ فالنتيجة عنده واحدة أن الأمّة فى النزع

الأخير ، وأننا (نعيش والعالم فى حقبة ما قبل النهاية) هذا تعبيره بلفظه .

وقد حاولت أن أعرف ما الذى دعا الكاتب إلى تغيير الحساب ، وإضافة ٦٠٠ عام مرة واحدة ، مع عدم تغيير النتيجة عن ١٤٠٠ عام .

وأظن أننى قد وقفت على السبب فى ذلك ، وهو :

أن الكاتب قد وقع فى اضطراب ظاهر فى الطبعة الأولى من الكتاب حيث وافق صاحب الاستدلال المجهول بجعل عُمْر اليهود يمتد إلى بعثة النبى ﷺ ، والكاتب قد فعل ذلك مضطرًا لأنه لم يكن أمامه حلّ غير ذلك ، لأن الكلام الذى ذكره الحافظ عن صاحب الاستدلال المجهول لابد أن يؤدى إلى ذلك ، لأنه قطع بأن عُمْر الأمّة يزيد على الألف ، وفسّر ذلك بأن الحديث يقتضى أن مدّة اليهود نظير مدتى النصارى والمسلمين وليس هناك سبيل ؛ لأن يزيد عُمْر الأمة على الألف إلا بأن يكون عُمْر اليهود ممتدًا إلى البعثة المحمدية ؛ لأنه إذا كان عُمْر اليهود ينتهى ببعثة عيسى عليه السلام ، فإن عُمْر الأمّة الإسلامية لا يبلغ الألف أصلاً بل لا يزيد على ٨٠٠ ثمانمائة إلا قليلاً ، وقد سبق أن وضحنا ذلك .

إذًا فلابد من جعل عُمْر اليهود يمتد إلى البعثة لكى يستقيم الحساب . ولكن يبدو أن بعض أهل العلم الذين ناظروا صاحبنا قد ألزموه بأنه بذلك قد ناقض نفسه ، لأنه ذكر فى توضيحات الفصل الأول من الباب الثانى (عُمْر أمّة الإسلام) أن « عُمْر الأمّة - أنَّ أمّة - يكون منذ بعثة نبيها إلى بعثة النبى الذى بعده فمن آمن بهذا النبى الآخر كان من أمته وأُوتى الأجر مرتين [1] ومن كفر به عجز وانقطع وكان كمن كفر بالأنبياء جميعاً .

---

(١) من أمثال سلمان الفارسى وصهيب الرومى وعبد الله بن سلام والنجاشى رضى الله عنهم أجمعين .

– فعمر اليهود هو من بعثة موسى عليه السلام إلى بعثة عيسى عليه السلام .

– وعمر النصارى يمتد من بعثة عيسى عليه السلام إلى بعثة محمد ﷺ »[1] .

فإذا كان عُمْر اليهود ينتهى ببعثة عيسى عليه السلام كما حدد ذلك الكاتب نفسه ، فمعنى ذلك أن عمر اليهود = ١٤٠٠ سنة فقط ، لأن عُمْر اليهود إلى بعثة محمد ﷺ ٢٠٠٠ عام يطرح منها ٦٠٠ عام عُمْر النصارى ، فيكون الباقى ١٤٠٠ عام .

فإذا كان عُمْر اليهود يساوى عُمْر النصارى والمسلمين معاً ، فمعنى ذلك أن عُمْر المسلمين يساوى عُمْر اليهود مطروحاً منه عُمْر النصارى فيساوى ١٤٠٠ – ٦٠٠ = ٨٠٠ عام فقط[2] .

لذا فقد قرر الكاتب أن يصلح هذا الخطأ فى الطبعات الجديدة للكتاب بطريقة سحرية عجيبة لا يفطن إليها أحدٌ من الناس ، ولولا أن قدّر الله تعالى أن يقع فى يدى أكثر من طبعة لكتاب لما كنت قد اكتشفت هذا الأمر ، ولكن الله تعالى إذا أراد شيئاً قضاه !

وكنا نتمنى أن يصلح الكاتب هذا الخطأ حقًّا فيعترف بفساد حسابه ، ويرجع عما ذكره فى كتابه ، ولكن الكاتب قد تمادى فيما هو فيه فأصلح الخطأ بخطأ أعظم ، فكان كالذى أطبّ زكاماً فأحدث جذاماً !

لقد أصبح كاتبنا الهمام فى ورطة عظيمة لا يدرى ماذا يصنع ؟

إذا تابع صاحب الاستدلال المجهول فى حسابه وجعل عُمْر اليهود إلى

---

(١) الكتاب ص ٤٣ .

(٢) سبق أن وضحنا ذلك ، ونعتذر إلى القارئ اللبيب فى تكراره ، لأننا نعتقد أن كثيرًا من الناس لا يستطيعون متابعة تلك الحسابات المعقدة بسهولة ، فلذلك لجأنا إلى تكرار المسألة .

البعثة المحمدية ٢٠٠٠ عام ، فيكون بذلك قد ناقض نفسه ؛ لأنه نصّ على أن عُمْر اليهود ينتهى ببعثة عيسى عليه السلام ، وليس إلى البعثة .

وإذا جعل صاحبنا عُمْر اليهود إلى بعثة عيسى عليه السلام ، فمعنى ذلك أن يكون عُمْر الأمّة المحمدية ٨٠٠ عام فقط ، ويلزم من ذلك أيضاً مخالفة صاحب الاستدلال المجهود ويصير كاتبنا الهمام بلا سلف أصلاً لا مجهول ولا معلوم !

لقد فكر صاحبنا طويلًا ماذا يصنع ، وكيف يخرج من هذه الورطة العظيمة ؟ فراجع الكتب كالغريق يبحث عن قشة للنجاة ؟

يحاول أن يجد أى شىء يخرجه من هذه الورطة وحينئذ عثر على حديث تصور أن فيه مخرجاً له من هذه الورطة العظيمة .

إن المشكلة التى كانت تواجه صاحبنا وقتئذ هى : كيف يوفر لهذه الأمة ٦٠٠ ستمائة عام يسوى بها الحساب لتصل الأمّة إلى ١٤٠٠ عام تزيد قليلاً .

وأخيرًا وجد الباحث حديثاً يوفّر له خمسمائة عام مرة واحدة[1] .

وفرح الكاتب كثيرًا بهذا الحديث ؛ لأنه لن يبقى أمامه مشكلة بعد ذلك سوى مائة عام فقط ، وهذه يسيرة يمكن أن يبحث لها عن حلٍّ !

وسرعان ما وجد الكاتب الحلّ الذى وقف عليه بعد الطبعة الأولى طبعاً .

وهذا الحلّ هو : أن أهل النقل قد اتفقوا على أن مدّة اليهود إلى بعثة النبى ﷺ كانت أكثر من ألفى سنة ، وهنا وجد الكاتب ضالته ، فقال : هذه الزيادة على الألفى سنة تقدر بحوالى مائة عام .

---

(١) سيأتى الكلام قريباً عن هذا الحديث .

من الذى ذكر ذلك ؟

الله أعلم !

واستطاع الكاتب الهمام أن يتخلص من المائة سنة فقال : « ذكر أهل النقل وكتب التاريخ العام أن هذه الزيادة - يعنى زيادة اليهود على ألفى عام - تزيد عن المائة سنة قليلاً »[1] .

والسؤال الآن : أين ذكر ذلك أهل النقل وكتب التاريخ العام ؟

لا إجابة !!

ومن هم هؤلاء ؟

لا إجابة !!

المهم أن صاحبنا دبرّ الستمائة سنة التى سببت له المشكلة والورطة العظيمة التى واجهته بعد اكتشاف خطئه فى الحساب فى الطبعة الأولى .

وبناء عليه فقد غير كاتبنا حسابه فى الطبعات التالية كالتالى :

<u>مدة عُمْر المسلمين = مدة عُمْر اليهود مطروحاً منه مدة عمر النصارى .</u>

وحيث إن مدة عُمْر اليهود والنصارى تزيد على ألفى سنة ومدة عُمْر النصارى هى ستمائة سنة إذن بالطرح الجبرى يكون :

عُمْر أمّة اليهود = ٢٠٠٠ - ٦٠٠ = ١٤٠٠ سنة تزيد قليلاً .

وذكر أهل النقل وكتب التاريخ العام أن هذه الزيادة تزيد عن المائة سنة قليلًا .

إذًا : عُمْر أمة اليهود = ١٥٠٠ سنة تزيد قليلًا .

---

(١) الكتاب الطبعة الرابعة ص ٤٩ .

وحيث إن عُمْر أمّة الإسلام = عُمْر أمّة اليهود - عُمْر النصارى .

إذًا : عُمْر أمّة الإسلام = ١٥٠٠ - ٦٠٠ = ٩٠٠ سنة تزيد قليلاً + ٥٠٠ سنة [1] .

إذًا : عُمْر أمّة الإسلام = ١٤٠٠ سنة تزيد قليلًا .

وهنا نلاحظ الآتى :

١ - أن الكاتب رجع عمّا قرره فى الطبعة الأولى بالنسبة لعُمْر اليهود حيث جعله فى الطبعة الأولى يزيد على ألفى عام ٢٠٠٠ سنة ، وجعل فى الطبعة التالية ١٥٠٠ سنة .

٢ - أن الكاتب زاد فى الطبعات التالية على عُمْر اليهود مائة ١٠٠ سنة لم يزدها فى الطبعة الأولى للكتاب ، وإنما ذكرها فى هذه الطبعات لتسوية الحساب .

٣ - أن الكاتب فى الطبعة الأولى جعل عُمْر أمّة الإسلام ١٤٠٠ سنة منذ البداية ، أما فى هذه الطبعة فقد توصل إلى أن عُمْر أمّة الإسلام يساوى ٩٠٠ سنة فقط ، ولكى يخرج من هذه الورطة فقد أضاف إليه ٥٠٠ خمسمائة سنة أخرى ، زعم أنه قد ورد بها حديث صحيح .

ونستطيع أن نتبين هذه الاختلافات بين طبعات الكتاب بتأمل الصورة التالية المصورة من كتاب صاحبنا فى طبعته الأولى والرابعة .

صورة الحساب فى الطبعة الأولى من الكتاب :

---

(١) قال الكاتب : جاء ذلك فى حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه يرفعه إلى النبى ﷺ قال : « إنى لأرجو أن لا تعجز أمتى عند ربها أن يؤخرهم نصف يوم . قيل لسعد : كم نصف يوم ؟ قال : خمسمائة سنة » حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والحاكم وأبو نعيم فى « الحلية » وصححه العلامة الألبانى فى « الصحيحة » برقم ١٦٤٣ وفى صحيح الجامع فى عدة مواضع .

ومما سبق يمكننا أن نقول أن :

مدة عمر المسلمين = مدة عمر اليهود مطروحاً منه مدة عمر النصارى.

وحيث أن مدة عـمر اليهود تزيد على ألفى سنة ومـدة عمر النصارى هى ستمائة سنة إذن بالطرح الجبرى يكون :

عمر امة الإسلام = ٢٠٠٠ - ٦٠٠ = ١٤٠٠ سنة تزيد قليلاً.

صورة الحساب فى الطبعة الأولى من الكتاب

ومما سبق يمكننا أن نقول إن :

مدة عمر المسلمين = مدة عمر اليهود مطروحاً منه مدة عمر النصارى.

وحيث إن مـدة عمر اليـهود والنصارى تزيد على ألـفى سنة ومدة عمـر النصارى هى ستمائة سنة إذن بالطرح الجبرى يكون :

عمر أمة اليهود = ٢٠٠٠ ـ ٦٠٠ == ١٤٠٠ سنة تزيد قليلاً.

وذكر أهل النقل وكتب التاريخ العام أن هذه الزيادة تزيد عن المائة سنة قليلاً.

إذاً : عمر أمة اليهود = ١٥٠٠ سنة تزيد قليلاً

وحيث أن عمر أمةالإسلام = عمر أمة اليهود - عمر النصارى

إذاً : عمر أمة الإسلام = ١٥٠٠ - ٦٠٠ = ٩٠٠ سنة تزيد قليلاً

\+ ٥٠٠ سـنة (١)

إذاً : **عمر أمة الإسلام = ١٤٠٠ سنة تزيد قليلاً**

صورة الحساب فى الطبعة الرابعة من الكتاب ص ٤٩

الوجه السابع فى بيان فساد الحساب المذكور
(المفاجأة العجيبة !!)
(زيادة الخمسمائة سنة ضعيفة !!)

نأتى لحكاية الحديث الذى سوى به صاحبنا الحساب ، وظن أن فيه خلاصه من ورطته .

وهذا الحديث هو : حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه عن النبى ﷺ : « **إنى لأرجو أن لا تعجز أمتى عند ربها أن يؤخرهم نصف يوم ، قيل لسعد : كم نصف يوم ؟ قال خمسمائة سنة** »[1] .

وبداية نقول :

إن هذا الحديث ضعيف[2] ، ضعفه الإمام الذهبى فى تلخيصه

---

(١) هذا الحديث لم يُشر إليه الكاتب فى الطبعة الأولى نهائياً ، وإنما ذكره فى الطبعات التالية لأنه ظن أن فيه مخرجاً من الورطة التى وقع فيها وأنه يمكنه تسوية الحساب من خلاله .

(٢) الحديث ورد بألفاظ مختلفة لا تخلو من ضعف ، فقد روى عن أبى ثعلبة بلفظ : « والله لا تعجز هذه الأمة عن نصف يوم » أخرجه ابن جرير فى « التاريخ » (١١/١) وأبو داود (٥١٧/٤) رقم (٤٣٤٩) والحاكم (٤٢٤/٤) من طريق عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن أبى ثعلبة الخشنى مرفوعاً به ، وقال الحاكم : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » .

قلت : معاوية بن صالح وعبد الرحمن بن جبير بن نفير وأبوه ليسوا من رجال البخارى ، بل من رجال مسلم وحده ، وأحمد بن عبد الرحمن ابن وهب شيخ الطبرى مختلط ولكنه قد توبع كما عند أبى داود وغيره .

قال محقق رسالة الصنعانى :

وأخرجه أحمد (٤٩٣/٤) من طريق الليث بن سعد عن معاوية به . إلا إنه رواه موقوفاً . =

لمستدرك الحاكم (٤٢٤/٤) وأعلّه البخارى بالوقف كما ذكر الحافظ ابن حجر فى الفتح[(١)] .

وأما احتجاج الكاتب بأن العلاّمة الألبانى قد صححه فى الصحيحة برقم (١٦٤٣) فهو تدليس منه كعادته فى التدليس على الأئمة ، فإن العلاّمة الألبانى لم يصحح زيادة الخمسمائة عام ، بل ذكر الحديث

= قلت : هذا اختلاف بين مخرجى الحديث فابن وهب يرويه مرفوعاً ، والليث بن سعد يرويه موقوفا ؟! فلا بد من الترجيح .

فنقول : ابن وهب والليث بن سعد ثقتان وكِلَاهُما مصريان إلا أن الليث بن سعد أثبت من عبد الله بن وهب قال الحافظ ابن حجر فى عبد الله « ثقة حافظ عابد » ا هـ . من « التقريب » .

وقال فى الليث بن سعد : « ثقة ثبت فقيه إمام مشهور » ا هـ ، من « التقريب » .

فتبين ولله الحمد أن روايته موقوفاً هى المحفوظة ، وروايته مرفوعاً شاذة وقد رجح البخارى وقفه كما سيأتى عن ابن حجر نقله ذلك عن البخارى - رحمه الله تعالى - والله أعلم .

وأما حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه فقد أخرجه أبو داود (٥١٧/٤) رقم (٤٣٥٠) من طريق شريح بن عبيد عن سعد بن أبى وقاص مرفوعاً به ، وإسناده منقطع فشريح بن عبيد لم يدرك سعداً .

وأخرج أحمد (١٧٠/١) وأبو نعيم فى « الحلية » (١١٧/٦) والحاكم (٤٢٤/٤) من طريق أبى بكر بن أبى مريم عن راشد بن سعد عن سعد بن أبى وقاص مرفوعاً به ، قال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين » ؟!! وردّه الذهبى فى (التلخيص) قائلًا : « قلت : لا والله ، ابن أبى مريم ضعيف ولم يرويا له شيئاً » ا هـ .

والأمر كما يقول الذهبى - رحمه الله تعالى زيادة على هذا أن راشد بن سعد المقرائى كثير الإرسال ولم يُدرك سعداً . ووقع عند أبى نعيم والحاكم زيادة : « قيل وما نصف يوم ؟ قال : خمسمائة سنة » وهى عند أحمد من قول سعد بن أبى وقاص وعند أبى نعيم من قول راشد بن سعد . والله أعلم .

(١) الفتح (٣٥٨/١١) ، قال الحافظ فى حديث أبى ثعلبة : رجح البخارى وقفه ، وقال فى حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه : رواته موثقون إلا أن فيها انقطاعاً .. ثم قال الحافظ : « بين السهيلى : أنه ليس فى حديث نصف يوم ما ينفى الزيادة على الخمسمائة ، قال : وقد جاء بيان ذلك فيما رواه جعفر بن عبد الواحد بلفظ : « إن أحسنت أمتى فبقاؤها يوم من أيام الآخرة وذلك ألف سنة ، وإن أساءت فنصف يوم » .. ثم قال الحافظ : « وأما زيادة جعفر فهى موضوعة لأنها لا تعرف إلا من جهته وهو مشهور بوضع الحديث وقد كذبه الأئمة مع أنه لم يسق سنده بذلك ، فالعجب من السهيلى كيف سكت عنه مع معرفته بحاله » .

بدونها ، فالألبانى قد صحح حديثاً آخر غير الذى احتج به صاحبنا ليس فيه زيادة الخمسمائة عام ، ودونك كلام العلّامة الألبانى فراجعه [1] .

فإن قال قائل : إن ابن جرير قال : « ونصف يوم خمسمائة أخذًا من قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ يَوْماً عِنْدَ رَبّك كأَلف سَنَة مِمَّا تَعدّون﴾ [2] .

قلنا : إن هذا اجتهاد منه قد يوافق عليه ، وقد لا يوافق ، وإذا كان اجتهاد الصحابى لا يأخذ حكم الرفع ولا يكون العمل به ملزماً ، فمن باب أولى لا يكون اجتهاد العالم ملزِماً ، ما لم يصح به خبر إلى المعصوم ، أو تجمع الأمّة عليه .

---

(١) قال الشيخ « الألبانى » فى حديث رقم (٦٤٣) ، من « الصحيحة » فى قوله : « لن يعجز الله هذه الأمة من نصف يوم » .
أخرجه أبو داود (٤٣٤٩) ، والحاكم (٤٢٤/٤) عن عبد الله بن وهب : حدثنى معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن أبى ثعلبة الخشنى قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبى . قلت : معاوية بن صالح لم يحتج به البخارى ، وإنما روى له فى « جزء القراءة » وهو صدوق له أوهام ، فهو على شرط مسلم وحده .
وقد أخرجه أحمد (١٩٣/٤) من طريق ليث عنه به إلا أنه ليس صريحاً فى الرفع . وله شاهد من حديث سعد بن أبى وقاص مرفوعاً ، وله عنه طريقان :
الأول : عن شريح بن عبيد عنه بلفظ : « إنى لأرجو أن لا تعجز أمتى عند ربها أن يؤخرهم نصف يوم » .
قيل لسعد : وكم نصف ذلك اليوم ؟ قال : خمسمائة سنة .
أخرجه أبو داود (٤٣٥٠) ، ورجاله ثقات ، لكن شريح بن عبيد لم يدرك سعداً .
الثانى : عن أبى بكر بن أبى مدلج عن راشد بن سعد عنه . أخرجه أحمد (١٧٠/١) وأبو نعيم فى « الحلية » (١١٧/٦) والحاكم ، وقال : « صحيح على شرط الشيخين » . رواه الذهبى فقال : « قلت : لا والله ، ابن أبى مريم ضعيف ، ولم يرويا له شيئاً » .
قلت : وفى رواية أبى نعيم والحاكم زيادة : « قيل : وما نصف يوم ؟ قال : خمسمائة سنة .
وهى عند أحمد من قول سعد كما فى الطريق الأول ، وفى رواية لأبى نعيم عن قول راشد . والله أعلم ا هـ .
فهذا كلام الشيخ « الألبانى » بنصه ذكرناه ليتضح للقارئ كيف دلّس صاحبنا كلام الشيخ الألبانى وأوهمنا أنه صحح الحديث المذكور بزيادة الخمسمائة عام .
(٢) سورة الحج الآية : ٢٢ .

فإذا لم يصح الخبر إلى المعصوم ، ولم يكن ثمة إجماع ، فلا يكون رأى أحد كائناً من كان ملزماً للأمّة لا سيما فى مثل هذه الأمور العظيمة .

ومن ثم يتبين لك أن الحديث الذى احتج به الكاتب ، وظن أن فيه مخرجاً من الورطة التى وقع فيها قد ضعفه أهل العلم ، وأن الشيخ الألبانى لم يصحح الحديث بهذه الزيادة ، وأن الكاتب قد دلّس ذلك على الشيخ الألبانى لكى يروج أمر الحديث كذباً وزورًا .

وبناء على ذلك نقول للكاتب : كيف تصنع وقد انكشف الغطاء وظهر ضعف الحديث ، فلئن تغاضينا عن المائة سنة التى زدتها من كيسك فى عُمْر اليهود ، فكيف نتغاضى عن خمسمائة سنة أخرى ؟!

فإذا سلمنا لك حسب ما انتهيت إليه فى الحساب فى طبعاتك الأخيرة أن عُمْر الأمّة يساوى عُمْر اليهود مطروحاً منه عُمْر النصارى .

وسلمنا لك أن عُمْر اليهود ١٥٠٠ عام فإذا طرحنا منه عُمْر النصارى ٦٠٠ ستمائة يكون عُمْر أمّة الإسلام ٩٠٠ سنة فقط ، ولا نستطيع أن نعمل بالحديث الضعيف لكى نوصل عُمْر الأمّة إلى ١٤٠٠ سنة .

فهل نقول : إن عُمْر الأمّة ٩٠٠ سنة فقط وأنها قد انتهت ودفنت منذ أكثر من خمسمائة عام ؟

أم نعتمد ذلك الحديث الضعيف لنوصل عُمْر الأمّة إلى ١٤٠٠ تزيد قليلاً لكى نقول للناس بناء على الحديث الضعيف إن أمّة محمد لن تعيش أكثر من ١٤٠٠ عام إلا قليلًا .

أم نقول : وهذا هو الصحيح : إنه قد ظهر فساد هذا الحساب ، وأن البحث فى هذا الأمر رجم بالغيب ، وأنه لا يعلم عُمْر الأمّة إلا الله .

أعتقد أنك إذا كنت منصفاً فإنه لا يسعك إلا هذا القول الأخير !!

الوجه الثامن فى بيان فساد الحساب المذكور
(تدليس الكاتب فى نقل كلام السيوطى)

لقد انتهى حساب الكاتب كما رأينا إلى أن عُمْر الأمّة ١٤٠٠ سنة تزيد قليلًا ، وقد أبطلنا هذا الحساب بحمد الله تعالى من سبعة وجوه سبق ذكرها من قبل .

ولكن كاتبنا الهمام أبى أن يترك مسألة عُمْر الأمّة مفتوحة رغم أنه حدد عُمْرها ألا يزيد عن ١٤٠٠ إلا قليلاً ، إلا أنه أراد مزيدًا من التحديد لعُمْر الأمّة لا تزيد عنه بحال منْ الأحوال ، ومن ثم تساءل كاتبنا الهمام عن هذه الزيادة عن ١٤٠٠ كم تكون فقال : « كم تكون هذه الزيادة ؟ » .

ثم أجاب قائلاً :

« يقول الإمام السيوطى فى رسالته المسمّاة (الكشف) فى بيان خروج المهدى يقول - رحمه الله - ما نصه : (الذى دلّت عليه الآثار أنّ مدّة هذه الأمّة تزيد على الألف ، ولا تبلغ الزيادة خمسمائة أصلاً » [1] .

وبداية أحب أن أسأل الكاتب :

هل قرأت رسالة السيوطى فعلاً ، أم عثرت على تلك الجملة منها فى بعض الكتب فقصصتها ولصقتها فى كتابك ؟

---

(١) الكتاب ط ٤ ، ص ٤٩ .

لو كنت فعلت ذلك ، ولم تقرأ رسالة السيوطى ، فلعلك تكون معذورًا بعض الشىء .

أما إذا كنت قد قرأتها فعجيب تلاعبك بالنصوص وأقوال أهل العلم على هذا النحو !

ودعنى أخى الكاتب أكشف أوراقك التى تلّبس بها على الناس فى رسالة السيوطى فأقول :

لقد اعتمد السيوطى - رحمه الله - فى رسالته على ما ذهب إليه على عدد من الآثار الضعيفة والواهية ، والتى إذا صحت عن الصحابة فغايتها أنها منقولة عن أهل الكتاب كما ذكر أهل العلم .

وقد رد الإمام الصنعانى على رسالة السيوطى السابقة فى رسالة شريفة له تضمنت هذه المسألة (كم الباقى من عمر الدنيا ؟)★ .

وقد ذكر فيها تلك الآثار التى اعتمد عليها السيوطى - رحمه الله - منها ما أخرجه ابن أبى شيبة عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما : « يبقى الناس بعد طلوع الشمس من مغربها مائة وعشرين سنة » وإلى أنه يلبث عيسى عليه السلام أربعين سنة بعد الدجال ثم يستخلف رجلًا من بنى تميم يبقى ثلاث سنين ، وإلى أنه يبقى الناس بعد إرسال الله ريحاً تقبض روح كل مؤمن مائة سنة لا يعرفون دينا ، وإلى أن بين النفختين أربعين عاماً وإلى أنه ينزل عيسى عليه السلام على رأس مائة سنة[1] .

★ طبعت هذه الرسالة فى مكتبة دار القدس - صنعاء - بتحقيق مجاهد بن حسن الوصابى ، ومراجعة الشيخ مقبل الوادعى .

(١) انظر الرسالة المشار إليها آنفاً ص ٤٢ - ٤٤ .

وبعد ذكره لهذه الآثار قال :

فهذه مائتا وثلاثة وستون سنة ونحن الآن فى القرن الثانى عشر ، ويُضاف إليه مائتان وثلاثة وستون سنة ، فيكون الجميع أربعة عشر مائة وثلاثة وستون ، وعلى قوله : « إنه لا يبلغ خمسمائة سنة بعد الألف » يكون منتهى بقاء الأمّة بعد الألف أربعمائة سنة وثلاثة وستين سنة ، ويتخرج منه أن خروج الدجال أعاذنا الله من فتنته قبل انخرام هذه المائة التى نحن فيها [1] .

قلت : فانظر - رحمك الله - ! كيف أن كلام السيوطى - رحمه الله - له حساب آخر غير حساب صاحبنا ، ومع ذلك فقد استدل به على حسابه العجيب .

فالسيوطى قد أدخل فى حسابه :

أولًا : ١٢٠ سنة : مائة وعشرين سنة بعد طلوع الشمس من مغربها .

ثانياً : ٤٠ سنة : أربعون سنة مكث عيسى عليه السلام بعد الدجال .

ثالثاً : ٣ سنوات : ثلاث سنين استخلاف عيسى عليه السلام لرجل من بنى تميم .

رابعاً : بقاء الناس مائة سنة لا يعرفون ديناً بعد قبض أرواح المؤمنين .

خامساً : ٤٠ سنة : أربعون عاماً بين النفختين .

سادساً : نزول عيسى عليه السلام على رأس مائة سنة . هذا كله مع التسليم بضعف هذه الآثار وعدم صحتها .

---

(١) وهى سنة ١١٦٧ هـ ، فقد صرح بهذا المصنف نفسه - رحمه الله تعالى - كما سبق بعد السطر الخامس ، ص ٤٠ .

وهذا كله يساوى ٢٦٣ سنة مائتا سنة وثلاثة وستون سنة .

فإذا طرح ذلك من ١٥٠٠ سنة التى جعلها السيوطى هى نهاية عُمْر الدنيا وليس عُمْر الأمّة فقط .

فيكون الحاصل = ١٥٠٠ - ٢٦٣ = ١٢٣٧ .

فمعنى ذلك أن طلوع الشمس من مغربها ينبغى أن يكون قد حدث سنة ١٢٣٧ هـ وظهر عيسى عليه السلام والدجال ... إلخ .

ومعلوم أن شيئاً من ذلك لم يحدث .

والعجيب أن أخانا الكاتب قد بين فى بداية الباب الثانى الفصل الأول فى النقطة الرابعة أنه يتكلم عن بداية الملاحم لا عن نهاية عُمْر الدنيا [١] .

فلا أدرى كيف استدل الكاتب بعد ذلك بكلام السيوطى وحسابه الذى حسبه لنهاية عُمْر الدنيا وليس لنهاية عُمْر الإسلام ، وقد تبين خطأ حساب السيوطى للعلماء وللناس كافة منذ أكثر من قرنين لأن على حساب السيوطى كان ينبغى أن ينتهى عُمْر الأمة فى القرن الثانى عشر كما بين الصنعانى وغيره من أهل العلم وعلى حساب السيوطى كان ينبغى أن يظهر الدجال قبل انخرام المائة الثانية عشرة من الهجرة كما نقلناه آنفاً عن الإمام الصنعانى .

فهل بقى لديك شك بعد ذلك عزيزى القارئ فى بطلان استدلال أخينا الكاتب بكلام كل من الحافظ ابن حجر والسيوطى .

(١) انظر كتابه ص ٤٤ .

الوجه التاسع فى بيان فساد الحساب المذكور
(الكاتب ليس له سلف فى حسابه المذكور)

أما احتجاج الكاتب فى مقدمته بأن له سلفاً فى حساب عُمْر الأمم ، فنقول : لا شك أنه قد سبقك إلى محاولة الحساب بعض أهل العلم ، ولكن حسابك المذكور إنما هو من كيسك أنت ، ولم يقل به أحد من أهل العلم .

أما احتجاجك بأن لك سلفاً فى أصل الحساب ، فأقول لك : ألم تطلع على أقوال أهل العلم المحققين ورأيت كيف ردوا ذلك كلّه وأبطلوه ؟!

فإن كنت لم تطلع على ذلك فتلك مصيبة عظيمة حيث عرضت نفسك لسهام الناقدين ، وبلبلت أفكار الأمّة ومعتقداتها وألقيت الرعب والفزع فى قلوبهم دون تحقق ولا اطلاع .

وإن كنت اطلعت على تلك الأقوال وضربت عنها الذكر صفحاً فلا شك أن المصيبة أعظم وأنك قد أخطأت فى حق الأمّة كلها خطأً فاحشاً ينبغى أن تتوب إلى الله تعالى منه ، وتنصح لأمتك بأن تعلن خطأك وترجع إلى الحق والصواب ؛ فإن الحق قديم ، والله غفور رحيم .

فإن كنتِ لا تدرى فتلك مصيبة ... وإن كنت تدرى فالمصيبة أعظم

فإن كنت لا تدرى فسوف أحيلك وأطلعك على كلام بعض هؤلاء المحققين .

وأمر آخر وهو أن الذين تكلموا فى مسألة الحساب من أهل العلم ليس فيهم أحد أبدًا قد قال بمثل حسابك هذا ، فحسابك المذكور ما هو إلا بدع من القول ليس لك فيه سلف لا من الأولين ولا من الآخرين ، وليس لك فيه علم متين ، بل أنت فيه غريق مسكين !!

الوجه العاشر فى بيان فساد الحساب المذكور
ذكر أقوال المحققين من أهل العلم فى المسألة

ومن هؤلاء الأئمة المحققين الإمام ابن رجب الحنبلى فقد ذكر فى شرح حديث البخارى « إنما بقاؤكم ... » ذكر جماعة من العلماء كالإمام الطبرى وغيره حاولوا تحديد ما بقى من الدنيا اعتمادًا على مثل هذه الأحاديث ، فذكر أقوالهم فى ذلك ، ثم عقب عليها بقوله :

« وأخذ بقاء ما بقى من الدنيا على التَّحديد من هذه النصوص لا يصحُّ ، فإنَّ الله استأثرَ بعلم السَّاعة ، ولم يُطْلِعْ عليه أحدًا من خَلْقِهِ ، وهو مِنْ مفاتيح الغيب الخمسِ التى لا يعلمُهَا إلا الله ؛ ولهذا قالَ النَّبىُّ ﷺ : « **ما المسئولُ عنها بأعلمَ من السَّائِل** »[1] ، وإنما خَرَجَ هذا من النبى ﷺ على وَجْه التقريبِ للسَّاعة بغير تحديد لوقتها » .

وقال أيضاً عن حديث البخارى السابق : « إنما بقاؤكم ... إلخ » .

« وهذا الحديث إنما ساقه النبى ﷺ مساق ضرب الأمثال ، والأمثال مظنة التوسع »[2] .

وفى ختام شرحه للحديث يقول :

« **مدّة الماضى من الدنيا إلى بعثة محمد ﷺ ، ومدةُ الباقى منها إلى يومِ القيامة لا يعلمُهُ على الحقيقة إلا الله عزَّ وجلَّ وما يُذْكَرُ فى ذلكَ فإنَّما هو ظنونٌ لا تفيدُ علماً** » .

---

(١) ، (٢) فتح البارى لابن رجب الحنبلى ح/٥٥٧ ، ص ٣٣٨ .

وكانَ مقصودُ البخاريِّ بتخريج هذا الحديث فى هذا الباب أنَّ وقتَ العصر يمتدُّ إلى غروب الشَّمْسِ ؛ لأنَّه جعلَ عملَ المسلمينَ مُسْتمرًا من وقت العصر إلى غروبِ الشَّمْسِ وإنَّما ضربَ المثلَ لهم بوقت صلاةِ العصر ، واستمرارِ العمل إلى آخر النَّهارِ ؛ لاستمرارِ مدة وقت العصرِ إلى غروب الشَّمْسِ ، وأنَّ ذلكَ كلَّه وقتٌ لعملِهم ، وهو صلاةُ العصرِ ؛ فكما أنّ مدة صلاتِهم تستمرُّ إلى غروبِ الشَّمْسِ ؛ فكذلكَ مدةُ عملهم بالقرآنِ فى الدنيا مستمرٌ من حين بُعثَ محمدٌ ﷺ حَتَّى تقومَ عليهم السَّاعةُ ، ويأتىَ أمرُ الله وهم على ذلك »[1] .

وكلام الطبرى فى حساب عُمْر الأمة قد ردّه جملة من المحققين كالقاضى عياض ، والحافظ ابن حجر ، والإمام الصنعانى وغيرهم .

قال الصنعانى فى رده لكلام الطبرى وغيره :

« قال القاضى عياض[2] : « حاول بعضهم فى تأويله أن نسبة ما بين الإصبعين كنسبة ما بقي من الدنيا بالنسبة إلى ما مضى ، وأن جملته سبعة آلاف »[3] .

واستند إلى أخبار لا تصح ، وذكر ما أخرجه أبو داود فى تأخير هذه الأمة نصف يوم[4] ، وفسره بخمسمائة سنة فيؤخذ من ذلك أن الذى بقى نصف سُبُع وهو قريب مما بين السبابة والوسطى فى الطول . قال : « وقد

---

(١) الحديث السابق .

(٢) هو الإمام العلامة الزاهد أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبى السبتى المالكى واليحصبى نسبة إلى يحصب بن مدرك بن حمير ولد سنة ٤٧٦ هـ وتوفى سنة ٥٤٤ هـ . ا هـ . مختصراً من « شذرات الذهب » للعماد الحنبلى (١٣٨/٤) .

(٣) نقل كلام القاضى عياض الحافظ ابن حجر فى « الفتح » (٣٥١/١١) .

(٤) تقدم من حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه برقم (٢) ص ٣٥ .

ظهر عدم صحة ذلك لوقوع خلافه ، ومجاوزة هذا المقدار ولو كان ثابتاً لم يقع خلافه » انتهى [١] .

وقال الحافظ ابن حجر : « قلت : وقد انضاف إلى ذلك العهد حتى هذا الحين ثلاثمائة سنة » [٢] .

وقال الإمام الصنعاني : « وقد انضاف إلى ذلك منذ عهد ابن حجر ثلاثمائة سنة وثلاثة فأنا الآن فى سبع وستين بعد المائة والألف وهو القرن الثانى عشر ، ووفاة ابن حجر فى سنة اثنين وخمسين وثمان مائة » [٣] .

فانظر كيف رد كل من القاضى عياض ، وابن رجب ، وابن حجر ، والصنعانى وغيرهم - رحمهم الله جميعاً - كلام الطبرى وغيره من أهل العلم فى ذلك ، ومع ذلك يأتى صاحبنا فى القرن العشرين ويزعم أن سلفه فى ذلك أئمة أعلام قد اقتدى بهم حيث يقول :

« فالسابق إلى الكلام فى مسألة حساب عُمْر الأمة أئمة أعلام ذكرت أقوال بعضهم كابن حجر والطبرى والسهيلى والسيوطى وغيرهم كالبيهقى والعسكرى . فما فعلناه فى كتابنا ما هو إلا إيراد لأقوال هؤلاء الأئمة المعتمدة على ما فهموه من أحاديث رسول الله ﷺ » [٤] .

وقد مرّ بك كيف رد ابن رجب الحنبلى كلام الطبرى وغيره من العلماء فى ذلك وبين فساده .

أما السهيلى فإنه قد اعتمد على حساب الجمل والحروف وهذا شيء لا دليل عليه من الكتاب أو السنة أو عمل السلف الصالح بل هو بدعة محضة .

---

(١) الرسالة الشريفة للصنعانى ص ٣٩ .
(٢) فتح البارى (٣٥٨/١١) ، وقد نقله الصنعانى فى الرسالة الشريفة ص ٤٠ .
(٣) الرسالة الشريفة ص ٤٠ .
(٤) مقدمة الطبعة الثالثة ص ١٠ .

ولذا فقد ردّه كل من الإمام ابن حجر والصنعانى وغيرهما .

قال الإمام الصنعانى بعد ما ذكر ما وقع فيه السهيلى من حساب الجمل والحروف :

« وهذا ما وعدناك به ، وأنه دخل اصطلاح اليهود على العلماء فحملوا كلام الله تعالى عليه على أن هذا الذى ذكره السهيلى على[1] جوازه غير صحيح ، فإنه تعقبه الحافظ ابن حجر[2] » .

فانظر كيف رد الإمام الصنعانى على السهيلى وجعل ذلك الحساب من اصطلاح اليهود ، وذكر تعقب ابن حجر له .

وأما الإمام ابن حجر فإنه بين خطأ ذلك الحساب حتى على افتراض جوازه - مع أنه غير جائز - فقال : « إذا حسبت بالجمل المغربى بلغت ألفين وستمائة وأربعة وعشرين ، أما بالجمل المشرقى فتبلغ ألفاً وسبعمائة وأربعة وخمسين ، ثم قال : « ولم أذكر ذلك ليعتمد عليه بل لأبيّن أن الذى جنح إليه السهيلى لا ينبغى أن يعتمد عليه لشدّة المخالفة فيه »[3] .

كذلك فقد ضعف الحافظ ابن حجر تلك الأحاديث التى احتج بها السيوطى فى رسالته التى اعتمد صاحبنا على نقل تلك الجملة من كلام السيوطى منها - إن كان قد رجع إليها فعلاً .

قال الإمام الصنعانى : « وقد تعقب ابن حجر[4] أثر ابن عمرو رضى الله عنهما فى أنه : « يبقى الناس بعد طلوع الشمس من مغربها مائة وعشرين سنة » بقوله : « رفع هذا لا يصح » وقد خرّج عبد بن حميد فى « تفسيره » بسند جيد عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما يرفعه : « الآيات

---

(١) أى على افتراض جوازه .
(٢) انظر الفتح (٣٥٨/١١) .
(٣) انظر الفتح السابق .
(٤) انظر « فتح البارى » لابن حجر (٣٥٤/١١) والحديث ضعيف الإسناد .

خرزات منظومات فى سلك إذا انقطع السلك تبع بعضها بعضاً »[1] .

وعند ابن عساكر من حديث حذيفة بن أسيد الغفارى رضى الله عنه يرفعه : « بين يدى الساعة عشر آيات كالنظم فى الخيط إذا أسقط منها واحدة توالت »[2] .

وعن أبى العالية : « بين أول الآيات وآخرها ستة أشهر يتتابعن كتتابع الخرزات فى النظام »[3] .

---

(١) قال محققه : أخرجه الحاكم (٤/٤٧٣) ، وأحمد (٢/٢١٩) ، وابن أبى شيبة (١٥/٦٣) رقم (١٩١٢١) من طريق خالد بن الحويرث عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما مرفوعاً به . قلت : خالد بن الحويرث مجهول قال ابن معين : « لا أعرفه » كما فى « تاريخ الدارمى » رقم (٢٩٦) .

ويشهد له ما رواه الحاكم فى « مستدركه » (٤/٥٤٦) عن أبى عمرو عثمان بن أحمد السماك الزاهد ببغداد ثنا حنبل بن إسحاق بن حنبل ثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن حميد عن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الأمارات خرزات منظومات بسلك تبع بعضه بعضاً » ا هـ . وقال : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » . قلت : وهو كما قال .

(٢) قال محقق الرسالة : لم أقف عليه ولكن قد صح أن حذيفة بن أسيد رضى الله عنه قال : « اطلع النبى صلى الله عليه وآله وسلم علينا ونحن نتذاكر . فقال : « ما تذاكرون ؟ » قالوا : نتذاكر الساعة . قال : « إنها لن تقوم حتى تكون قبلها عشر آيات ، فذكر الدخان ، والدجال ، والدابة ، وطلوع الشمس من مغربها ، ونزول عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم ، ويأجوج ومأجوج ، وثلاث خسوف ، خسف بالمشرق ، وخسف بالمغرب ، وخسف بجزيرة العرب ، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى المحشر » ا هـ .

(٣) وقال محققه : انظر الرسالة الشريفة ص ٤٦ ، ٤٧ . أخرجه مسلم (٤/٢٢٢٥) رقم (٢٩٠١) وأحمد (٤/٦) وابن أبى شيبة (١٥/١٦٣) رقم (١٩٣٨٨) ، والترمذى (٤/٤٧٧) رقم (٢١٨٣) ، وأبو داود (٤/٤٩١) رقم (٤٣١١) وابن ماجه (٢/١٣٤١) رقم (٤١) من طريق فرات القزاز عن أبى الطفيل عن حذيفة بن أسيد قال : فذكره بعضهم قدّم وأخّر وزاد ونقص والبعض كما تقدم . قال النووى فى « شرح مسلم » (١٨/٢٧) : « هذا الإسناد مما استدركه الدارقطنى يعنى عن فرات القزاز عن أبى الطفيل . قال الدارقطنى : « ولم يرفعه غير فرات عن أبى الطفيل من وجه صحيح . قال : ورواه عبد العزيز بن رفيع ، وعبد الملك بن ميسرة موقوفاً » . هذا كلام الدارقطنى . وقد ذكر مسلم رواية ابن رفيع موقوفة كما قال ، ولا يقدح هذا فى الحديث فإن عبد العزيز بن رفيع ثقة حافظ متفق على توثيقه ، فزيادة الثقة مقبولة » ا هـ . كلام النووى . قلت : قول النووى : « فإن عبد العزيز بن رفيع ... إلخ خطأ والصواب : « فإن فراتاً القزاز فهو راوى الرفع لا ابن رفيع . والله أعلم .

فانظر كيف ردّ العلماء المحققون كلام هؤلاء المذكورين ممن خاضوا تلك اللجة العظيمة - لجة حساب عُمْر الأمّة - كالطبرى والسهيلى والسيوطى .

أمّا كلام ابن حجر - رحمه الله - فقد أورده احتمالاً كما نقلنا ذلك عن كتاب صاحبنا نفسه ، فضلاً عن أن ابن حجر نفسه قد ردّ على هؤلاء الذين تورطوا فى ذلك الحساب كما رأينا .

وأما ابن عساكر والبيهقى اللذان ذكرهما الكاتب عرضاً بعد قوله وغيرهم ؛ فليس فى كلامهم شىء يدل على اعتماد ذلك الحساب أبداً ، بل لعلّ فيما روى عنهم ما يدل على عكسه ، والكاتب نفسه ذكر أسماءهم تكثيرًا وتلبيساً ولم يذكر عنهم شىء فى هذا المقام .

فلا أدرى هل فعل الكاتب ذلك كله عن عمد وقصد ، أم كان جهلاً منه وغفلة ونسياناً ؟! فحسبنا الله ونعم الوكيل !

والحق أن الذين تورطوا فى محاولة حساب عُمْر الأمّة من أهل العلم قد التبست عليهم فى ذلك آثار رويت عن بعض السلف وأكثرها لا يصح ، وما صح منها عن السلف فغايته أنه مما نقل عن أهل الكتاب ، فليس له حكم فى شريعتنا ؛ لأن النبى ﷺ أمرنا ألا نصدقهم ولا نكذبهم .

فضلًا عن أن ما روى من هذه الآثار قد روى ما يعارضها ولذلك يقول الإمام الصنعانى :

ولعل هذا الذى عن السلف من الآثار التى سقناها وساقها ابن جرير والسيوطى فى رسالته « الكشف » مأخوذ عن أهل الكتاب ؛ إذ لم يثبت بنص نبوى عنه صلى الله عليه وسلم بأن مدة الدنيا كذا . على أن تلك الآثار القاضية بأن مدة الدنيا سبعة آلاف سنة معارضة بما أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد عن مجاهد وعكرمة فى قوله تعالى : ﴿ فِي يَوْمٍ

كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[1] قال : « هى الدنيا من أولها إلى آخرها يوم مقداره خمسون ألف سنة يوم القيامة »[2] انتهى .

فهذه الآثار متعارضة كما ترى وإنما ثبت عنه قُرب بعثته من قيام الساعة كما أخرج ابن جرير عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « ما مثلى ، ومثل الساعة إلا كفرسى رهان »[3] .

---

(١) سورة المعارج : آية ٥ .

(٢) أثر مجاهد وابن عباس ذكرها بِإسناديهما الحافظ ابن كثير فى « تفسيره » (٤/٤٢٠) فأثر مجاهد أخرجه ابن أبى حاتم ، وفى سنده ابن جريج وهو مدلّس وقد عنعنه فالأثر ضعيف بهذا السند . وأثر ابن عباس رضى الله عنهما أخرجه عبد الرزاق ، وفى سنده ابن أبى نجيح ، وهو مدلّس أيضاً ، وقد عنعنه وهو مكثر من التدليس عن مجاهد كما فى « طبقات المدلسين » لابن حجر ، وهو هنا عن مجاهد عن الحكم بن أبان عن عكرمة به فالأثر ضعيف بالسند الذى وقفت عليه .

(٣) أخرجه ابن جرير فى « التاريخ » (١/١٠) ، والبيهقى فى الشعب (٧/٢٦٠) ، والطبرانى فى « الكبير » (٦/٢٠٤) رقم (٥٨٧٣) بعضهم رواه مطولًا وبعضهم رواه مختصراً عن طريق أبى ضمرة عن أبى حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه مرفوعاً : « بعثت والساعة كهاتين » . وضم أصبعيه الوسطى والتى تلى الإبهام . قال : « ما مثلى ومثل الساعة إلا كفرسى رهان » .

خاتمة

وبعد فهذا هو أهم ما أحببت التنبيه إليه والنصح للأمة فيه مما ورد فى كتاب عُمْر أمّة الإسلام .

أما بقية الكتاب فالخَطْبُ فيه هين ، فلذلك لم نضيق على الكاتب فيه لا سيما الجزء الثانى منه ، فإن له قصة قد شاعت بين الناس فى هذه الأيام ، ولم أحبب الخوض فيها .

ويعلم الله أنى ما أردت من كتابى هذا إلا النصح للمسلمين فى هذا الأمر العظيم ، وقد كثرت طبعات الكتاب على ما فيه من خطأ جسيم ، وتداولها عامّة الناس فبلبلت عقولهم وأفكارهم ، بل وحياتهم ، لذا كان لزاماً أن أبين لهؤلاء المسلمين ما هدانى الله إليه وكشفه لى من تلك العثرات المضلات .

أما أخونا الكاتب فلقد توالت عليه نصائح العلماء والمشايخ من كل صوب فلم يرعها سمعه ، ولا التفت إليها ، بل تمادى فى غيِّه يعيد طبعات الكتاب مرارًا ، وقد حاول إصلاح ما تورط فيه فأوقعه فى فساد أعظم كما رأيت ، فلا حول ولا قوّة إلا بالله .

ومع ذلك فلا زلنا نرجو هدايته ورجوعه إلى الحق والصواب ، فنسأل الله لنا وله الهداية والمغفرة .

وأنبه هنا أن ردى هذا ليس على كتاب « عُمْر أمَّة الإسلام » وحده ، بل هو شامل كذلك لغيره من الكتب التى نسجت على منواله ، وركبت تلك الموجة إثارة لمشاعر الناس ، ولفتاً لأنظارهم إلى بضاعتهم المزجاة .

فليعلم كل مسلم أن هذا الأمر من الغيب الذى لا يعلمه إلا الله ، فلا يلتفت إلى من يدعى علم ما لم ينزل الله على رسوله ﷺ .

فهرس الكتاب